# الفصل الثالث

## تشخيص الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

### 3،1 مقدمة

لا غرو في أن تسعى سلطنة عمان من أجل تطوير وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فهذا القطاع نال كامل العناية والرعاية وحاز على اهتمام واضعي السياسات والخطط التنموية في الدول والمنظمات، وفي هذا الفصل من الدراسة سنسعى للوقوف على واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإبراز التحديات التي تعترض طريقه من خلال استطلاع آراء بعض أصحاب المشاريع القائمة باستخدام أداة المقابلة للتعرف على ما يواجهون من صعوبات وعقبات، وسيتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث يتناول المبحث الأول مقومات الاقتصاد العماني من خلال استعراض التاريخ الاقتصادي لسلطنة عمان، فيما يتناول المبحث الثاني الوضع الراهن لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا يستعرض المبحث الثالث التحديات التي تواجه القطاع من خلال ما أظهرته نتائج المقابلة.

### 3،2 مقومات الاقتصاد العماني

لسلطنة عمان تاريخ بحري واقتصادي مشرف يمتد لآلاف السنين، إذ قامت على أرضها حضارة مجان التي ارتبطت بعلاقات تجارية مع حضارة وادي النيل، وحضارة بلاد ما بين النهرين، والصين وبلاد

الهند، وتؤكد الحفريات التي أجريت في ولاية صحار أن صناعة صهر وتعدين النحاس كانت موجودة قبل الميلاد بألفي عام[87].

### 3،2،1 التاريخ الاقتصادي

تقع سلطنة عمان أقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها الإجمالية (309,500) ألف كيلو متر مربع، وهي ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في شبه الجزيرة العربية، وثاني أكبر دولة من دول مجلس التعاون الخليجي بعد المملكة العربية السعودية، تطل على الخليج العربي وبحر عمان والمحيط الهندي، وتمتد سواحلها لمسافة 3165 كيلو متر تقريبًا، من أقصى شمالها على مضيق هرمز إلى أقصى جنوبها المتاخم للجمهورية اليمنية، وتتنوع تضاريسها بين السهل والجبل والصحراء، وتمثل الأراضي الصحراوية المساحة الأكبر من أراضي السلطنة حيث تشغل (82 %) من المساحة الكلية، وهي صحراء الربع الخالي، بينما يشكل السهل الساحلي مساحة مقدارها (3 %) من المساحة الكلية، وتمثل المرتفعات الجبلية مساحة نسبتها (15 %) من إجمالي المساحة الكلية لسلطنة عمان.

تنقسم سلطنة عمان إداريا إلى إحدى عشرة محافظة، ويبلغ عدد سكانها حتى منتصف 2017 (4,599,063) نسمة، بزيادة تقدر بنحو (164) ألف نسمة عن العام الذي سبقه، بلغ عدد العمانيين (2,505,369) نسمة، ويمثلون نسبة وقدرها (54,4 %) من إجمالي عدد السكان، فيما بلغ عدد الأجانب (2,054,594) نسمة ويمثلون ( 45,6 %)[88].

تمتلك عمان سجلًا تاريخيًا واقتصاديًا حافلًا، فمنذ ما يزيد على أربعة آلاف عام قامت حضارتها، وكانت تعرف بحضارة (مجان)، وتميزت بعلاقاتها التجارية مع الحضارات القديمة، وكان لموقعها الجغرافي المتميز

87 انظر: موقع ويكيبيديا.ar.m.wikipedia.org .تاريخ الدخول 2017/11/23.

88 مركز الإحصاء الوطني . 2018.*كتاب الإحصاء السنوي*.ص 107-115

الدور الأبرز في بناء هذه العلاقات وأسهم بشكل لافت في بناء العلاقات الاقتصادية والثقافية بين عمان ومختلف الشعوب، فموقعها على ملتقى الطرق التجارية القديمة مكنها من الارتباط بعلاقات تجارية وثيقة مع السومريين، والبابليين، ومصر الفرعونية والأكاديين والرومان، وقد أطلق عليها السومريون قديما اسم (مجان) قبل ما يزيد على 4000 سنة، كما أُطلق عليها اسم بلاد الفضة والنحاس وهما المعدنان اللذان كان يستخرجهما العمانيون القدماء بكثرة، وتشير المصادر إلى أنه ورد في اللوحة الخاصة بالملك الأكادي (شتوسو) أنه أحضر معدن الفضة من عمان قبل القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد، وفق ما تشير إليه بعض اللوحات التي تعود لتلك الحقبة، وتشير دراسة (للباحث د محمد سليمان أيوب) إلى أن الآكاديين ومن بعدهم السومريين قد سلموا بسيادة العمانيين على البحار، وقنعوا باستقبال السفن التجارية العمانية القادمة من الهند، كما أشار الباحث إلى أن عمان قديما كانت حلقة وصل بين حضارتي وادي النيل وحضارة ما بين النهرين من جهة وحضارة وادي السند من جهة أخرى، وساد العمانيون البحر بأسطولهم القوي الذي يعد في تلك الحقبة من أكبر الأساطيل البحرية[89].

انعكس الموقع الجغرافي لعمان وريادتها البحرية على نشاطها الاقتصادي، وجعل منها مركزا تجاريا يربط الموانئ الهندية والأفريقية، وكان للعمانيون دورٌ بارزٌ في تنشـــيط هذه التجارة، حيث قامت المدن التجارية على بحر عمان المقابل للمحيط الهندي كصحار وقلهات ومسقط وصور وظفار.

برزت صحار تاريخيًا كمدينة تجارية، ذكرها العديد من المؤرخين، أمثال ياقوت الحموي الفارسي والاصطخري والإدريسي، كما ذكرها البحارة مثل القائد ماركو بولو، والرحالة مثل (ابن بطوطة والإنجليزي بارسونز)، وقال عنها ياقوت الحموي في كتابه (معجم البلدان): "كانت تسمى قصبة عمان، وأنها مدينة طيبة الهواء والخيرات والفواكه، مبنية بالآجر والساج، كبيرة ليس في تلك النواحي مثلها، وأهلها في سعة من

89 انظر: العليان .عبد الله علي . 2003 . التاريخ البحري العماني . مجلة نزوى العدد. 29 ص 12

كل شيء "، كما ذكرها الفارسي صاحب كتاب (حدود العالم ) بقوله: " هي سوق الدنيا كلها، ليس في الدنيا مدينة تجارية أكثر مالًا من تجارها، تجارات الشرق والغرب والجنوب والشمال تجلب إليها أولًا ومنها تحمل إلى سائر الأماكن، وقال عنها الاصطخري: " وهي على البحر وبها متاجر البحر وقصد المراكب، وهي أكثر مدن عمان أمانًا ومالًا، ولا تكاد تعرف على بحر عمان بجميع بلاد الإسلام أكثر عمارًا ومالًا من صحار "[90] ، وكان سوق صحار من أشهر الأسواق قبل الإسلام، حيث كانت تأتيه القوافل للتجارة ولطلب المعارف وعلوم الآداب.

بفضل المكانة الاقتصادية التي تبوأتها عمان، ومع بزوغ الإسلام كانت مضربا للأمثال في سعة الرزق، وقد قيل قديمًا: " الدنيا ثلاث، عمان، والأبلة، وسيراف"، (والأبلة وسيراف مدينتان تقعان جنوب العراق )، وقيل:: " حشوش الدنيا عمان والأبلة وسيراف " وقيل أيضًا: " من أراد التجارة فعليه بعدن أو عمان أو مصر "، وذُكر أن خراج أهل عمان على المقاطعة ثمانون ألف دينار، وبلغ ثلاثمائة ألف دينار في العصر العباسي[91] .

أصبح العمانيون بخبراتهم البحرية أسياد البحار، وقد روى بعض الباحثين أن الطريق البحري إلى الشـــرق كاد يكون حكرا على البحارة العمانيين دون غيرهم، فهم يســـيطرون على إحدى أذرع المحيط الهندي وهو الخليج العربي، وأن أغلب الأنشـــطة التجارية كانت في أيديهم حتى عام264 هـ /878م، حيث ظهر العديد من الملاحين والبحارة العمانيين – الذين عرفوا بأنهم أمهر البحارة المسلمين –وسيطروا على تجارة الشـــرق الأقصـــى وأفريقيا الشـــرقية [92] ، فكان التجار العمانيون يســـتوردون الأخشـــاب التي

90 العليان .عبد الله علي . 2003 . التاريخ البحري العماني . مجلة نزوى العدد.مرجع سابق.ص 14

91 انظر : إسماعيل الأمين . 1990 .*العمانيون رواد البحر*. رياض الريس للنشر . ص 35

92 انظر: إسماعيل الأمين . *العمانيون رواد البحر*. مرجع سابق . ص 31

يصنعون منها السفن والأثاث إضافة إلى العديد من المنتجات الهندية، وكانوا يبيعون للتجار الهنود اللبان (الذي ينتج في ظفار ) والصمغ والجلود والتوابل.

استغلت عمان موقعها المتميز وموانيها الكبيرة التي امتدت على طول ساحلها في عملية التبادل التجاري مع الدول المحيطة، فقد كان للعمانيون علاقات تجارية نشطة مع الهند وبلاد السند بهدف استيراد الأخشاب، ويروى أن العمانيين كانوا يذهبون للهند ويصنعون السفن من أشجار جوز الهند ويعودون بثمارها إلى عمان، وفي المقابل كان التجار العمانيين يصدرون اللُبان والصمغ والتوابل والجلود والخيول، ويصف ذلك (أبو سعيد البلخي ) بقوله " العمانيين وصلوا إلى الجزر التي تنتج جوز الهند ومعهم أدوات النجارة خاصتهم، وقطعوا ما يشاؤون من هذه الأشجار وبعد تجفيفها، أزالوا عنها الأوراق وغزلوا خيوطا من ليفها ولحائها، ثم قاموا ببناء السفن عن طريق خياطة الألواح ببعضها، كما استخدموا نفس الأخشاب لبناء الصواري، وما إن ينتهوا من بناء السفن حتى يحملوها بثمار جوز الهند ليباع في عمان، كما أن العمانيين جلبوا الأخشاب إلى عمان ليصنع منها السفن في مدينة صور التي اشتهرت بصناعة السفن[93].

ارتبطت عمان مع الدول الأفريقية قبل الإسلام من خلال العلاقات التجارية، وقد عملوا على جلب المنتجات الهندية والصينية إلى هذه البلدان مقابل حصولهم على العاج والذهب لاستخدامهما في صناعة الحلي، كما جلبوا العنبر لاستخدامه في صناعة العطور، بالإضافة إلى الجلود وبخاصة جلود النمور، وبسبب هذه العلاقة استوطن بعض التجار العمانيين سواحل أفريقيا لأسباب اقتصادية أولا، ثم تحولت إلى سياسية حيث امتد النفوذ العماني لاحقًا إلى هذه السواحل فدانت لهم السيطر على جزء من الساحل الأفريقي كمدن ممباسة، ولامو وكلوة، وزنجبار، وكان لهم الفضل في نشر الإسلام في الساحل الأفريقي[94].

---

93 انظر: وزارة التراث والثقافة.*عمان ونهضتها الحديثة* . 2015. ص 186

94 انظر: السيابي.2001. سالم بن حمود. *عمان عبر التاريخ* . الجزء الأول . وزارة التراث.ص 45

تاريخ مشـرف لعمان وبحارتها وتجارها على مر العصـور لا يتسـع المجال لذكر تفاصـيله، وكذلك بطولات القادة العمانيين الذي سـطروا ملاحم بحرية ودانت لهم السـيطرة على السـواحل القريبة من عمان سـواء على سـواحل بلاد فارس أو الخليج العربي أو المحيط الهندي أو السـاحل الأفريقي، هذا التاريخ المشرف ألهم السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ومنذ توليه مقاليد الحكم الفكر الرشيد، إذ سعى لإعادة أمجاد عمان البحرية والاقتصـادية والثقافية، ومن المواقف التي سـوف يخلدها التاريخ لجلالته، أنه وجه شـخصـيا ببناء عدة سـفن شـراعية لتعيد لأبناء هذا الجيل الأمجاد والبطولات العمانية، ومن تلك السفن سفينة شباب عمان التي أبحرت في مارس 1986، إلى مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في رحلة طويلة امتدت لقرابة سـبعة أشـهر ونصـف ذهابًا وعودة للمشـاركة في احتفالات العيد المئوي لتمثال الحرية، لتكون السـفينة الشـراعية العربية الوحيدة التي شـاركت في تلك الاحتفالات، لتعيد أمجاد السفينة سلطانة التي ارسلت إلى نيويورك حاملة هدايا سلطان عمان آنذاك السيد سعيد بن سلطان (1807- 1856) للرئيس الأمريكي والتي وصلت في 13 من أبريل 1840م[95].

إحياءً لأمجاد عمان البحرية أبحرت السفينة صحار- تلك السفينة الصغيرة التي لا يتجاوز طولها 26 مترًا وبنيت على الطراز القديم من ألواح خشـبية ملفوفة بحبال حيكت من قشـر شـجر جوز الهند لتماثل سفن القرن التاسع الميلادي- في الثالث والعشرين من نوفمبر 1980م لخصت بطولات العمانيين وجلدهم وحنكتهم في الإبحار، وأكدت للعالم أجمع خبرة العمانيين في الإبحار الشـراعي، حين أبحرت من عمان وتحديدا من ولاية صـور إلى مدينة كانتون بالصين، قاطعة ما يزيد على ستة آلاف ميل بحري لتعيد إلى الأذهان تلك الروابط التجارية القديمة التي كانت تربط العمانيين بشرق آسيا، حيث مرت بموانئ الهند

95 موقع وزارة الإعلام العمانية .https//www.omaninfo.om.تاريخ الدخول 2018/2/4

وسيرلانكا وإندونيسيا وماليزيا، وهي بعض موانئ ما يعرف بطريق الحرير وصولا إلى شواطئ الصين بتاريخ 11 من يوليو 1981م.

### 3،2،2 البيئة العمانية

البيئة العمانية وفيرة الخيرات زاخرة بالموارد الطبيعية، سهولها خصبة، وبحارها تفيض بالنعم وجبالها غنية بالمعادن، يختزن باطن أرضها النفط والغاز، كما تمتاز بتنوع جغرافي وجيولوجي فريد في المنطقة، إضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني، ناهيك عن الإرث التاريخي والاقتصادي الذي خلفه الأجداد ويعتز به الأبناء، كل هذه المقومات جعلت من السلطنة بلد اقتصادي ووجهة للاستثمار العالمي، ومكنها من تبوؤ مكانة مرموقة على خارطة السياحة العالمية، كما تمتاز السلطنة بوجود قوة بشرية كادحة لا تعرف الكلل ولا الملل، ولا تترفع عن العمل في أي مجال وتحت أي ظرف، فالإنسان العماني يعمل كما كان أجداده يعملون صيادًا للسمك في البحر وفلاحًا ومزارعًا في الأرض، كما عمل في النجارة وفي التجارة وغيرها من المهن التي يعتبرها مصدر رزق له ولأسرته، فالبيئة العمانية هي مصدر الإلهام بالنسبة للإنسان العماني وهي من يرسم اتجاهه في العمل وكسب الرزق، لذلك مارس العماني العديد من المهن قديمًا وحديثًا.

### 3،2،3 المهن البحرية

امتدت السواحل العمانية لآلاف الأميال قديمًا قبل أفول نجم الإمبراطورية العمانية، واليوم تمتد السواحل العمانية لما يربو على الألفي ميل، هذه السواحل جعلت من سكانها يحترفون مهنًا كصناعة السفن وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ واستخراج الملح، وتوارثت الأجيال هذه المهن حتى أصبحت من المهن التي ترعاها الحكومة وتخصص لها المعاهد لتدريب الراغبين في مزاولتها وسنت من أجل تنظيمها القوانين والتشريعات فقد حددت المواسم التي يسمح فيها باصطياد كل نوع من الأسماك التي تعيش في

المياه الإقليمية العمانية، كما دابت الحكومة على دعم أصـــحاب هذه الحرف والمهن بالمال والعتاد كالقوارب ومكائنها .

### 3،2،3،1: صناعة السفن

شـهد التاريخ للعماني سيادته للبحار، ولم يتأتَ ذلك إلا بعد أن أفلح العماني في صـناعة مراكبه وسفنه بنفسه، وبرع العماني ونجح أيما نجاح، فقد شهد له الجغرافيون العرب في ذلك، وكان ما يميز صناعة المراكب والسـفن العمانية أنها لا تسـمر بالمسـامير بل تخرز بالحبال المصـنوعة من ألياف ولحاء الأشـجار كشجر جوز الهند، واشتهرت بذلك مدن كصور، ومسقط، ومطرح، وظفار، ومن أشهر المراكب والسفن العمانية التي صـنعها العمانيون ولازالوا يصـنعونها ويسـتخدمونها، (البغلة والغنجة والجالبوت والسـنبوق والبتيل والبدن والهوري والماشـوة )، وتعد البغلة من أكبر هذه السـفن، واسـتخدم في صـناعتها أخشـاب متنوعة منها ما جلب من بلاد الهند وشـــرق أفريقيا ومنها ما يوجد في البيئة العمانية، فكان العمانيون يسـتوردون خشـب الساج وخشـب شـجر جوز الهند وخشـب البنطيق، كما أنهم اسـتخدموا اخشـاب أشـــجار الســـمر والقرط والســـدر الموجودة في عمان من أجل بناء المراكب والســـفن، ولازال العمانيون يحافظون على هذه المهنة حتى يومنا هذا وذلك بفضل الدعم المقدم من الحكومة[96].

### 3،2،3،2: صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ واستخراج الملح

ارتبطت هذه المهن بالبحر وصناعة السفن، فقد اشتغل الإنسان العماني هذه المهن منذ أن عرف البحر وخبر ما فيه من خيرات، فكان صيد الأسماك أول ما عرفه الإنسان العماني من المهن البحرية، والبحار العمانية مليئة بالخيرات، كما عمل في استخراج اللؤلؤ الذي راج في عصر من العصور بين بلدان الجزيرة

96 انظر: موقع وزارة الإعلام العمانية .https//www.omaninfo.om.تاريخ الدخول 2018/2/4

العربية، كما أن العماني اشتغل في استخراج الملح من مياه البحر، ويلقى نظير اشتغاله بهذه المهن صنوف الدعم من الحكومة.

### 3،2،4 الزراعة

مارست البشرية منذ بداية حياة الإنسان مهنة الزراعة وتربية الحيوانات والمواشي، حيث بدأ الإنسان منذ وجوده على الأرض مهنة الصيد سواءً صيد الأسماك أو صيد الحيوانات البرية، ثم لجأ إلى أكل ما تنبته الأرض، وعلى إثر ذلك امتهن الفلاحة والزراعة، وتطورت الحياة الزراعية جيلًا بعد جيل، حتى أصبحت من المهن الأساسية التي لا غنى عنها، وكان الإنسان العماني من أوائل البشر الذين عاشوا على هذه المهن، فمذ أن قامت الحضارة العمانية القديمة، اشتغل الإنسان بالزراعة، والآثار التي بنيت وسط البساتين من حصون وبيوت ومخازن تشهد بأن العماني أجاد الفلاحة وتربية المواشي، ساعده على ذلك؛ الأرض الخصبة التي تمتاز بها الطبيعة العمانية، كما أن وفرة المياه كانت الداعم الأساسي لقيام هذه المهن، والفرد العماني الحديث لم يشذ عن أجداده الذين كانوا يمتهنون الزراعة وتربية الماشية وأصبحت مصدر رزق له ولمن يعول، وقد أولت الحكومة اهتمامًا بالغًا بالزراعة وقدمت من أجل ذلك الدعم بشتى أنواعه، فملكت الأراض الزراعية للمواطنين وقدمت المساعدات الفنية والمادية لهم من أجل أن تنتعش الزراعة وتستمر.

### 3،2،5 تربية المواشي

حيثما وجدت الزراعة وجدت المواشي والحيوانات، فهما توأم لا يفترقان ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ومن اشتغل بالزراعة من البشر قديمًا كان أو حديثًا لم يفصلها عن تربية الماشية، وللإنسان العماني خبرة في تربية الماشية تفوق مثيله في الدول المجاورة، بل هو من أوائل من اشتغل بتربية الأغنام والأبقار في المنطقة، ولا يزال على حاله فهو يرى في الماشية مصدر رزق لا ينضب وفيها الخير كله، والدولة لم تبخل

على مربي المواشـي ولم تدخر جهدًا في دعمهم وبكافة السـبل من أجل الحفاظ على الأنواع التي تمتاز بها السـلطنة سـواء كانت من الأغنام أو الماعز أو الأبقار أو الجمال أو الدواجن، فكلها أصـناف فريدة في المنطقة وسـعت الحكومة إلى عدم خلطها بالسـلالات الأخرى حفاظا عليها، وفي سـبيل ذلك بذلت كل ما بوسـعها لحمايتها من الأمراض والآفات، فلا تخلو أي من ولايات السـلطنة من دائرة مختصـة بالثروة الحيوانية، ومجهزة بالعيادات والمراكز المتخصصة، كما أن المشتغلين بهذه المهنة العزيزة على العمانيين حظوا باهتمام وعناية قل مثيلها، ومنحوا كل أشكال الدعم من أجل بقاء هذه المهنة ونموها.

### 3،2،6 الصناعات الحرفية

تزخر سـلطنة عمان بالعديد من الصـناعات والمهن الحرفية التى كانت الطبيعة العمانية مصـدرًا لمكوناتها الأساسية، وتمتاز بعض الولايات بحرف معينة دون غيرها من الولايات ومن هذه الصناعات :

### 3،2،6،1: صناعة الحلي[97]

تعد صـناعة الحلي من الصـناعات التي يعمل بها غالبية شـعوب العالم، والعمانيون اشـتغلوا بهذه الحرفة منذ القدم وصـنعوا الحلي للرجال والنسـاء، فالخنجر العمانية زينة ومصـدر فخر للرجل العماني فهي ترمز للشجاعة، وتشتهر السلطنة بصناعة نوعين من الخناجر، الخنجر السعيدية والخنجر العمانية، وتنفرد بجمالها ونقوشـها الجميلة، ويدخل في صـناعتها الفضـة والجلد والحديد الذي تصـنع منه الخنجر القاطع (النصـلة )، كما يصـنع رأس الخنجر من العاج الطبيعي وقرن وحيد القرن، ولذلك فإن الخناجر المصـنوع رأسـها من العاج أو قرن وحيد القرن تكون ذات قيمة عالية، لا يستطيع اقتنائها إلا الأغنياء وعلية القوم، وتشتهر ولايات عدة بصناعة الخنجر العماني كولايات نزوى وصحم والخابورة وصور ومطرح، وتلقى هذه الحرفة اهتماما كبيرًا من جانب الحكومة وأفردت لها هيئة مختصـة تعنى بدعمها، وتسـعى لتطويرها، تعرف

97 انظر: موقع وزارة الإعلام العمانية .https//www.omaninfo.om. الحرف التقليدية.تاريخ الدخول 2018/2/30

(بالهيئة العامة للصـناعات الحرفية )، وتهدف إلى الحفاظ على الموروث العماني وبخاصـة المهن الحرفية التي يُخشى عليها من الاندثار، وفي سبيل ذلك تدعم الهيئة أصحاب هذه المهن والحرف وتقدم لهم العديد من الخدمات .

### 3،2،6،2: صناعة الحلوى

تشـــتهر ســـلطنة عمان بنوع فريد ومتميز من الحلوى تُعرف بالحلوى العمانية، فهي تختلف في مكوناتها وطريقة صنعها عن باقي أنواع الحلوى، حيث يدخل في صناعتها السكر والنشاء العماني وماء الورد والمكسرات والسمن العماني والزعفران وماء الورد الذي ينتج في الجبل الأخضر، ويستخدم خشب السمر الصلب لطهي وإعداد الحلوى، وتطورت هذه الحرفة على مر العصور وأصبحت تصنع بنكهات متعددة ومختلفة (كحلوى العســـل، والتين، واللُبان العماني، وتعد الحلوى العمانية رمزًا لكرم الضـــيافة، وتقدم في جميع المناسـبات، ولا يخلو بيت عماني منها، وقد نالت شـهرة واسـعة داخل عمان وخارجها، ومن أشـهر الولايات التي تصـنع فيها الحلوى العمانية؛ ولايات بركاء ونخل ونزوى وصـحار وعبري، وتعد هذه الحرفة مصدر رزق يدر دخلًا جيدًا لمن يمتهنها، وتلقى اهتمامًا ودعمًا من قبل الحكومة، وتم تسجيل الحلوى العمانية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ( اليونيسكو ) على أنها من التراث العماني.

### 3،2،6،3: الغزل والنسيج

اشتغل الإنسان العماني في صناعة الغزل والنسيج قديمًا ولا يزال، وبقيت هذه الحرفة موجودة في السلطنة، نتيجةً للاهتمام الكبير الذي حظيت به، واستخدم النسّاج العُماني الصوف الذي تنتجه الماشية ليصنع منه ملابسه التقليدية (الإزار، واللنجي) وهي ملابس للرجال، وكذلك يصنع النسّاجون القماش

الذي تصنع منه ملابس النساء التقليدية، وتحاك هذه الملابس على آلة تقليدية تعرف بالنول تصنع من الخشب، وتشتهر محافظتا الشرقية والوسطى بهذه الصناعات[98].

### 3،2،6،4: صناعة الفخار

تشتهر ولاية بهلا التي تقع في محافظة الداخلية بصناعة الفخار، والذي كانت أغلب أواني المنازل تصنع منه، والجرار التي تحفظ فيها مياه الشرب واللبن والأواني التي تقدم فيها الحلوى، وقديما كان يستخدم الزجاج المصنوع في مدينة صحار لعملية صقل هذه الأواني ليتم استخدامها في صناعة الأطباق وأكواب شرب الماء، واليوم تصنع هذه الأواني لاستخدامها في الزينة فهي من الصناعات التي يفخر بها العماني، وكغيرها من الصناعات تحظى هذه الصناعة بدعم واهتمام من قبل الحكومة وتشجع الشباب على العمل بها، ويلقى العاملون بهذه الحرفة المساعدات المالية والفنية من أجل الحفاظ على هذا الموروث .

تشتهر محافظة ظفار بهذه الحرفة وبخاصة صناعة المباخر التي يحرق فيها اللُبان والبُخور الظفاري المتميز بروائحه الطيبة، وقد بقيت أحدى الأسر محافظة على هذه الحرفة وتمتهنها لقرابة خمسمائة عام.

### 3،2،6،5: صناعة البُخور

تمتاز ولايات محافظة ظفار في جنوب عمان بصناعة البُخور العماني، والذي اكتسب شهرة واسعة استمدها من اللبان العماني الذي يدخل في صناعة بعض أنواع البُخور، واللُبان العماني يعد من أجود أنوع اللبان وكان يصدر إلى المصريين القدماء ليستخدم في معابدهم وطقوسهم، ويدخل في صناعة البخور كذلك العديد من المواد العطرية كخشب العود المستورد من الهند وبلدان شرق آسيا والعطور المصنع بعضها محليًا، وذاع سيط هذا البخور في جميع أقطار الخليج والوطن العربي

98 انظر: موقع وزارة الإعلام العمانية .https//www.omaninfo.om.الصناعات الحرفية .تاريخ الدخول للموقع. 2018/2/7

### 3،2،6،6: صناعة السعفيات

تشتهر عمان بزراعة أشجار النخيل، وكما أسلفنا فإن البيئة العمانية هي ملهم الصناعات الحرفية في عمان، فصناعة السعفيات كانت ملازمة للنخلة حيث تستمد هذه الصناعة خاماتها منها، ويستخدم ما ينتج في حفظ ثمار النخلة نفسها، كما ينتج صانع السعفيات بعض قطع الأثاث المنزلي القديم وغيرها من القطع المستخدمة في البيئة العمانية القديمة، وتسعى الهيئة العامة للصناعات الحرفية للحفاظ على هذه الصناعة من خلال التشجيع والدعم المستمر للعاملين بهذه المهن، وتسعى لترويج منتجاتهم التي تستخدم للزينة في الوقت الحالي[99].

### 3،2،7 مرحلة تطور الوضع الاقتصادي

كان الوضع الاقتصادي للسلطنة خلال الفترة التي سبقت عام 1970 يعاني من الضعف بسبب الأوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد نتيجة الحروب والثورات الداخلية، وظل الوضع الاقتصادي يعيش حالة من التدهور رغم أن السلطنة كانت منتجة للنفط خلال السنوات الأخيرة من عقد الستينات من القرن الماضي، إلا أن ذلك لم ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد أو المستوى المعيشي للفرد، ومنذ تولي جلالة السلطان مقاليد الحكم في 23 من يوليو من عام 1970 بدأ بتغيير اسم الدولة ليكون سلطنة عمان بدلا من "سلطنة مسقط وعمان " ليكون الاسم مفتاحًا ورمزا لوحدة البلاد، تبع ذلك دعوة جلالته للمغتربين من أبناء الشعب العودة إلى أرض الوطن للمساهمة في مرحلة بناء الدولة الحديثة.

شهدت سلطنة عمان منذ مطلع السبعينات تحولًا ونموًا على كافة الأصعدة بعد الفترة التي عصفت الحروب الداخلية بالبلاد التي عطلت التنمية ووضعت البلاد في حالة من الفقر والعوز أدت إلى

---

99 انظر: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للصناعات الحرفية.https//paci.gov.om. تاريخ الدخول للموقع . 2017/12/2.

هجرة العمانيين طلبًا للرزق في البلدان الخليجية، فمنذ تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في البلاد في عام 1970م وعمان تعيش استقرارًا سياسيا تبعه نمو اقتصادي كبير بفضل الموارد الطبيعية التي تزخر بها، فالنفط يمثل المصدر الاقتصادي الأكبر بجانب الغاز الطبيعي، إضافة إلى المعادن التي تتوافر في الجبال والطبيعة العمانية بكميات تجارية، ونمو الصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، الأمر الذي مكنها من أخذ دورها في رفد الناتج القومي، كصناعة المنتجات النفطية المكررة، وصناعة الغاز الطبيعي المسال، والصناعات البتروكيماوية، ناهيك عن تطور نشاطي الإنتاج الزراعي والإنتاج السمكي.

بدأ العمل الحقيقي والجاد نحو بناء الدولة بإعلان أول تشكيل وزاري بعد شهر من تولي السلطان مقاليد الحكم، وكان التشكيل يضم خمس وزارات، وفي شهر أبريل من العام التالي أنشئت أول وزارة للاقتصاد وكانت تضم دوائر مختصة في المجالات الاقتصادية التجارة، والصناعة، والزراعة، والثروة السمكية، والموانئ والجمارك، وفي عام 1971 أصبحت عمان عضوا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 27 من ديسمبر، وفي عام 1974 صدر المرسوم السلطاني رقم 74/40 متضمنًا تعديلًا وزاريًا ظهرت بموجبه وزارة للتجارة، ووزارة للزراعة والأسماك والنفط والمعادن، كما تضمن المرسوم رقم 74/41 إنشاء مجلس للتنمية.

أصبح الوضع الاقتصادي يساير الوضع السياسي المتسارع في التطور والنمو، فبعد أن كان الناتج الإجمالي للسلطنة 104 مليون ريال في عام 1970، والذي يسهم النفط فيه بنسبة (69 %)، وتسهم كل من القطاع الزراعي والسمكي في غالبية النسبة المتبقية[100]، تبدل الوضع وأصبح بعد السنوات الثلاثين الأولى اقتصادًا قوى البنيان، إذ بلغ الناتج الإجمالي للسلطنة في عام 2000م ( 7,478,5 مليار ريال عماني)، ساهم في ذلك ارتفاع أسعار النفط عالمياً ودعم القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي

100 انظر: مجلس التنمية . خطة التنمية الخمسية الرابعة .ص 10

نمت بشـكل ملحوظ، بينما بلغ الناتج الإجمالي لعام 2014 أضـعاف ما كان عليه في عام 2000م إذ تعدى عتبة الثلاثين مليار ريال عماني حيث وصـل إلى ( 31,174) مليون ريال عماني مدعومًا بارتفاع أسـعار النفط لما يزيد عن 100 دولار، وفي عام 2017 وبعد الانخفاض الحاد في أسـعار الوقود بلغ الناتج الإجمالي للسـلطنة (27,216,4)، مدعومًا بمسـاهمة الأنشـطة الاقتصـادية الأخرى حيث بلغت نسبة مساهمة هذه القطاعات (29 %) فقط من إجمالي الناتج المحلي[101].

**خلاصة**

أسـهم الموقع الجغرافي في بروز عمان كدولة رائدة في المجال التجاري، ولاشـك بأن التاريخ العماني وخاصـة البحري منه، والدور الاقتصـادي والتجاري الذي لعبته عمان على مر العصـور، والعلاقات التي ارتبطت بها مع مختلف الحضـارات قديماً والدول في فترة لاحقة،كان الملهم والداعم لحكومة السـلطنة اليوم لاستعادة ذلك المجد والدور الريادي الذي لعبته قديمًا، وما الإنجازات التي تحققت في العهد الحديث لعمان الذي يقودة السـلطان قابوس بن سـعيد منذ توليه مقاليد الحكم في عام 1970م إلا دليلا على تطلعات القيادة والشعب العماني في إعادة الأمجاد التليدة.

مماسـبق يتضـح لنا أن البيئة العمانيات تزخر بمقومات داعمة للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة للسـير على خطى العمانيين الأوائل الذين أمتهنوا حرفاً شـتى، فقد مارس العماني منذ القدم التجارة بصنوفها وألوانها المختلفة، وبذلك يكون قد ترك أرثاً ينبغي للأجيال الحاضرة والقادمة أن تسير على خطا سلفهم، كما تستخلص مما سبق بأن الحكومة في سلطنة عمان ماضية في دعما لممارسي الحرف التقليدية وغيرها من الحرف المستحدثة.

101 مركز الإحصاء الوطني. 2018.الكتاب الإحصائي السنوي. ص 294-297

## 3،3 واقع المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

يعد الاقتصاد العماني من الاقتصادات الناشئة في آسيا، إذ لا يتعدى عمره النصف قرن، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة السواد الأعظم من المشروعات التي يقوم عليها، وقد سعت الدولة منذ الخطة الخمسية الخامسة ( 1996_2000) والتي تعد أولى الخطط الخمسية ضمن إستراتيجية التنمية طويلة المدى (1996_ 2020) والتي تضمنت عدة محاور كان الهدف منها تعزيز وتنويع مصادر الدخل بالتركيز على القطاعات غير النفطية، وأن يكون القطاع الخاص هو المحرك لهذه الخطة، وجاءت إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم محاور الإستراتيجية طويلة الأمد، كونها الأجدر على تحقيق الأهداف المنشودة.

انطلاقًا من الأهمية التي تلعبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة، بدأت الجهات الاقتصادية البحث عن السبل الكفيلة بتنمية وتطوير الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووضعت الدراسات وعقدت العديد من الندوات التي أوصت بها الجهات العليا، وتوج ذلك بإصدار المرسوم السلطاني 2007/19 بإنشاء مديرية عامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع وزارة التجارة والصناعة، وسعت هذه الوحدة جاهدة إلى إيجاد أرضية صلبة تقف عليها هذه المشروعات، ودعت إلى سن التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع، كما وجهت إلى تقديم العديد من التسهيلات ووسائل الدعم من أجل أن يشق القطاع الخاص طريقه للريادة اعتمادًا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد عرفت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السلطنة من قبل وزارة التجارة والصناعة وغرفة تجارة وصناعة عمان آنذاك استنادًا إلى معيارين هما عدد العمال ورأس المال عند التأسيس (سبق الإشارة إليه).

### 3،3،1 التعريف القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التعريف الذي وضعته الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها في عام 2013، يميز بين أحجام المشروعات وفقًا لمعيارين كميين هما عدد العاملين والناتج السنوي للمشروع، وكانت المشروعات الصغرى تعرف بأنها تلك التي يعمل بها (1 -4 عمال)، وتحقق ناتجًا سنويًّا أقل من (25 ألف ريال عماني)، في حين أن المؤسسات الصغيرة توظف (5-9عمال) وتحقق مبيعات سنوية تتراوح بين (25 ألف- إلى 250 ألف ريال عماني)، والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بها (10-99 عاملا) وتبلغ مبيعاتها السنوية (250 ألف – 1,5 مليون ريال عماني)، وبعد مراجعة التعريف ومدى اتساقه مع الوضع القائم تم تغيير التعريف في العام 2017م، مع الإبقاء على المعايير التي يعتمد عليها في التفريق بين المؤسسات وأصبح التعريف كما يوضحه الجدول التالي :

**الجدول 3، 1**: تعريف الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 2017

| حجم المشروع | عدد العمال | المبيعات السنوية |
|---|---|---|
| صغرى | 1- 5 عمال | حتى 100 ألف ريال عماني |
| صغيرة | 6-25 عمال | من 100 ألف إلى 500 ألف ريال عماني |
| متوسطة | 26- 99 عاملا | من 500 ألف إلى 3 ملايين ريال عماني |
| كبيرة | 100 عامل فأكثر | أكثر من 3 ملايين ريال عماني |

*المصدر الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقرير السنوي 2017

### 3،3،2 المشروعات المسجلة في السجل التجاري

بلغ عدد المؤسسات التجارية المسجلة بالسجل التجاري التابع لوزارة التجارة والصناعة حتى عام 2018 (747,163)، السواد الأعظم منها مؤسسات صغرى إذ بلغ عددها (390,186)، مشكلة نسبة وقدرها (52,2 %) من مجموع المشاريع المسجلة بالسجل التجاري، فيما بلغ مجموع المؤسسات

الصـــغيرة (303,639) ممثلة نســـبة وقدرها ( 40,6 %)، فيما بلغ عدد المؤســـســـات المتوســـطة (53338) من المجموع الكلي للمؤسسات وبنسبة قدرها (7,1 % )[102].

**الجدول 3، 2:** عدد المؤسسات المسجلة في السجل التجاري

| م | حجم المؤسسة | العدد ( سجل تجاري ) |
|---|---|---|
| 1 | المؤسسات الصغرى | 390186 |
| 2 | المؤسسات الصغيرة | 303639 |
| 3 | المؤسسات المتوسطة | 53338 |
| | المجموع | 747163 |

*المصدر الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة). 2018

### 3،3،2،1: بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات

تشير البيانات الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في أغسطس من عام 2018 إلى أن إجمالي المشـــروعات التجارية العاملة بالســـلطنة حتى نهاية عام 2017 بلغ (358,666) وأن عدد المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تم تصنيفها استنادا إلى معيار رأس المال ( أقل من 100 ألف ريال عماني) هو (314,460)، وتمثل (90,75 %) من إجمالي المشروعات العاملة بالسلطنة[103]، تتوزع على أربعة مستويات كما يوضح الجدول التالي :

**الجدول 3، 3:** عدد المؤسسات في سلطنة عمان وفقا للمركز الوطني للإحصاء 2018

| رأس المال | 2016 | 2017 | المجموع في نهاية 2017 |
|---|---|---|---|
| أقل من 10 آلاف ريال عماني | 13,802 | 8421 | 140,089 |
| من10-20 ألف ريال عماني | 5459 | 2952 | 69,115 |
| من 20- 50 ألف ريال عماني | 10941 | 5858 | 88076 |
| من 50-100 ألف ريال عماني | 660 | 444 | 17180 |

102 الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ريادة. 2018.. نشرة إحصائية.

103 الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:ريادة. 2018.. نشرة إحصائية.

يوضح الجدول توزيع المؤسسات التي تم تسجيلها بين العامين 2016 و2017 بالإضافة إلى المجموع الكلي لكل فئة، ويشير الجدول كذلك إلى أن المؤسسات التي يقل رأس مالها عن 10 آلاف ريال عماني هي الأعلى تسجيلًا عن باقي المستويات، وهذه الفئة تعد من المشروعات الصغرى أو ما تسمى بمتناهية الصغر، تليها المؤسسات الصغيرة ثم المتوسطة.

**3،3،2،2: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة لدعم الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ تأسيسها في عام 2013 وحتى نهاية عام 2018 (32,289) فقط من إجمالي (358,666)، رغم عدم وجود شروط تعيق تسجيل المشروعات، إذ تشترط الهيئة الشروط التالية لتسجيل المؤسسات[104]:

- أن تكون المؤسسة مملوكة لأفراد عمانيين بالكامل.
- أن يكون المقر الرئيسي للمؤسسة في سلطنة عمان.
- ألا تكون المؤسسة تابعة أو فرعا لمؤسسة كبيرة.
- أن تكون المؤسسة مسجلة بالسجل التجاري التابع لوزراة التجارة والصناعة وسارية المفعول.
- ألا يزيد عدد العاملين بالمؤسسة عن (99 عاملا).

**الجدول 3، 4**: النمو في عدد المؤسسات في سلطنة عمان حسب إحصائية (ريادة) 2018

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| النمو في عدد المؤسسات | 18597 | 25692 | 31836 | 37289 |

104 راجع: الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) . مرجع سابق .إحصائية 2018

### 3،2،3،3 توصيات ندوة سيح الشامخات وندوة جامعة السلطان قابوس

بدأ الاهتمام الحقيقي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان في العام 2013بعد صدور الأوامر من لدن جلالة السلطان قابوس بعقد ندوة تعنى بدراسة وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ووجه جلالته بأن تكون التوصيات التي تخرج بها الندوة نافذة دون الحاجة لاعتماد من قبل الحكومة، وقد سميت بندوة سيح الشامخات نسبة للمنطقة التي عقدت بها بالتزامن مع الجولات التي يقوم بها جلالته في ربوع الوطن يلتقي بالمواطنين ويتلمس احتياجاتهم ويشرف بنفسه على المشاريع المنفذه.

عقدت الندوة بحضور لفيف من المختصين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وخرجت بمجموعة من التوصيات أهمها إنشاء الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من التوصيات التى ظلت قيد الدراسة، وجاءت الأوامر مرة أخرى بعقد ندوة في العام 2015 أقيمت في جامعة السلطان قابوس، الهدف منها تقييم توصيات ندوة سيح الشامخات، لتخرج الأخرى بتوصيات لم تتعارض مع ماسبق من توصيات بل تؤكد عليها، إذ ورد ضمن التوصيات التي خرجت بها هذه ندوة، ضرورة حصول صاحب العمل على بطاقة رائد عمل تُمكنه الاستفادة من مختلف التسهيلات والحوافز المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تكون له الأولوية في الفوز بالمناقصات والمشتريات الحكومية، وبدأ تنفيذ القرار في نفس العام، وكانت الأهداف المتوخاة من حمل هذه البطاقة:

- مساندة رواد الأعمال للنهوض بمشاريعهم الخاصة.
- المساعدة على تذليل العقبات التي تواجه أصحاب الأعمال وتقديم المقترحات والحلول المناسبة لتخطيها.
- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية.

ويتمتع حاملو بطاقة ريادة الأعمال بالامتيازات التالية :

- الحصول على الدعم والامتيازات المقدمة من الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحصول على الدعم والامتيازات المقدمة من مؤسسات القطاع الحكومي.
- الحصول على الدعم والامتيازات المقدمة من مؤسسات القطاع الخاص.
- الحصول على الدعم والامتيازات المقدمة من الشركات المملوكة للدولة.
- الاستفادة من الامتيازات التي تتضمنها الاتفاقيات الموقعة بين الهيئة والمؤسسات الأخرى.

**شروط الحصول على بطاقة ريادة الأعمال**

حددت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعايير والشروط التالية للانضمام لطائفة رواد الأعمال :

- أن يكون مقدم الطلب صاحب عمل وعماني الجنسية.
- أن يكون مقر المؤسسة الرئيسي أو النشاط التجاري الذي تزاوله داخل حدود سلطنة عمان.
- أن تكون المؤسسة مسجلة لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن تكون المؤسسة مملوكة بالكامل لفرد أو مجموعة أفراد عمانيين مسجلين في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية – يستثنى المتقاعدون منها– متفرغين لإدارة المؤسسة أو أحدهم بشرط أن يمتلك نسبة تزيد عن (50 %) من الشركة.
- ألا تكون المؤسسة تابعة أو فرعا لمؤسسة كبيرة.
- أن يكون مالك المؤسسة مسجلا لدى الهيئة العامة لسجل القوى العاملة كصاحب عمل.

وقد بلغ عدد الحاملين لهذه البطاقة بنهاية عام 2018 (10189) رائد عمل فقط من أصل (32,289) مؤسسة مسجلة بالهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويبين الجدول التالي أعداد الحاصلين على البطاقة من تاريخ العمل بها [105].

**الجدول 3، 5**: عدد حاملي بطاقة رواد الأعمال حتى عام 2018

| الأعوام | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| عدد حاملي بطاقة ريادة | 2744 | 6820 | 9059 | 10189 |

*المصدر الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 3،3،2،4: عدد المؤسسات المحتضنة

بين الجدول التالي عدد المؤسسات التي تتبع حاضنة الأعمال التابعة للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل على دعم أصحاب المبادرات والأفكار الطموحة ممن لديهم الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، حيث تعمل على توفير بيئة العمل اللازمة خلال السنوات الثلاث الأولى من عمر المشروع، وتقوم الحاضنة بالتنسيق مع المراكز التجارية من أجل إيجاد المنافذ التي تستطيع هذه المشروعات تسويق منتجاتها عبرها.

**الجدول 3، 6**: المؤسسات المنتسبة لحاضنة أعمال الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات المحتضنة من قبل ريادة | 10 | 16 | 22 | 18 |

105 الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) . مرجع سابق .إحصائية 2018

### 3،3،2،5 تسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعمل الهيئة العامة على مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تسويق منتجاتها من خلال إقامة المعارض المحلية بالإضافة إلى إشراك المؤسسات في المعارض الدولية، وتستهدف الهيئة من إقامة هذه المعارض تنمية الجوانب التالية :

- الترويج لمنتجات وخدمات المشروعات الصغيرة وتسويقها .
- مساعدة أصحاب المؤسسات على تطوير منتجاتهم لتتناسب مع متطلبات السوق.
- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات.
- الاطلاع على تجارب الآخرين من خلال ما يتم عرضه .

وقد أسهمت المعارض في رفع معدلات بيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنتجاتها من خلال المعارض التي شاركوا فيها على النحو التالي :

**الجدول 3، 7**: إجمالي مبيعات المؤسسات في المعارض الداخلية (ريال عماني).

| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي مبيعات المؤسسات في المعارض الداخلية (ريال عماني) | 95,000 | 298,880 | 361,990 | 803,081 |

**خلاصة**

عاد الاقتصـــاد العماني للنهوض من جديد مع تولي جلالة الســـلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد في يوليو من العام 1970م- بعد أن عاشـت عمان فترة من الحروب تلاشـت معها كل مقومات الدولة- بدأت معالم الدولة تتشكل بقيام أول حكومة في شهر أغسطس من ذات العام تألفت من أربع وزارات لم يكن من بينها وزارة الاقتصاد، التي أنشئت في إبريل1971م، بعدها توالت الأحداث وانضمت

عمان إلى عضوية المنظمات الدولية بدءً من العام 1971الذي أصبحت فيه عضواً في صندوق النقد الدولي.

يظهر لنا مما تقدم أن المشروعات التي قامت في عمان بعد 1970 جلها مؤسسات صغيرة، حصلت على دعم في بداياتها مالبث أن تلاشى وحصر في دعم الحرف التقليدية فقط، وبرزت الحاجة من جديد للإهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد ارتفاع مستويات البطالة بين العمانيين، حين أدركت القيادة أن القطاع العام لايمكن أن يستوعب مخرجات التعليم، ووجهت بضرورة دعم ورعاية العاملين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعد ندوة سيح الشامخات التى عقدت في العام 2013 باكورة العمل الحقيقي لتطوير وتنمية القطاع، وقد خرجت بجملة من التوصيات التي من شأنها النهوض بالمشروعات الا أنه مازال ينقصها الكثير.

### 3،4 التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يجمع المهتمون بشأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن القطاع يصطدم بعقبات جمة ويواجه تحديات ومشكلات عديدة تحول دون تطوره ونموه، وتحد من دوره في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتتنوع هذه التحديات بين تحديات سابقة على قيام المشروع كالمشاكل التشريعية، المشاكل التمويلية، ومشاكل البنية التحتية، وإشكالية الإطار التنظيمي وتعدد جهات الاختصاص، وضعف دراسات الجدوى ودراسات السوق، وهناك تحديات تواجه المشروع بعد قيامه، كندرة العمالة الماهرة، وإشكالية التنظيم والإدارة، وتواضع التقنيات المستخدمة، وضعف المتابعة والمراقبة، وارتفاع كلفة الإنتاج والأيدي العاملة، ومشكلة المنافسة الشديدة في ظل تحرير التجارة الدولية.

يتناول هذا الفصل من الدراسة التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان التي أفرزتها الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث مستخدمًا المقابلة كأداة بحثية لاستطلاع

آراء مجموعة من أصحاب المشروعات العاملة بهدف الوقوف على الإشكالات التي تعترضهم منذ المراحل الأولى للمشروع .

### 3،4،1 الدراسة ونتائجها

- تم الاتفاق مع مشرف البحث على استطلاع آراء أصحاب ومالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاستبانة، وتم وضع الاستبانة بالفعل، وحُكمت من قبل مجموعة من الأكاديميين المتخصصين بجامعة صحار، وبثت إلكترونيًا ويدويًا على شريحة كبيرة جدًا من المستهدفين إلا أن الاستجابة لم تلامس النسبة الفعلية، ومن أبرز التحديات التي واجهت تنفيذ المسح بواسطة الاستبانة ما يلي :
- صعوبة الوصول إلى الفئة المستهدفة مباشرة لعدم وجود قاعدة بيانات أو إحصائيات موحدة، فالبيانات المتوافرة لدى غرفة تجارة وصناعة عمان لا تتطابق مع الإحصائيات المتوافرة مع وزارة التجارة والصناعة أو الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تم بث الاستبانة إلكترونيًا، إلا أن الاستجابة ضعيفة جدًا من قبل الفئة المستهدفة، حيث بلغ عدد الردود (54) ردًا فقط، ويعود الأمر إما لحداثة هذه المسوحات، أو عدم إلمام أصحاب المؤسسات باستخدام التقنية المتبعة، أو لعدم قناعتهم بفاعليتها أو أهمية مثل هذه المسوحات، ولا تُعد هذه الصعوبة استثناءً على عمان وإنما تواجه الباحثين في مختلف البلدان هذه الإشكالية.
- عدم وضوح تصنيف المؤسسات، فغرفة تجارة وصناعة عمان تميز بين المؤسسات وفقًا لرأس المال، والهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفرق بينها وفقًا لمعياري عدد العمال والناتج السنوي، حيث إن عددًا من المؤسسات مصنفة وفقا لهذا المعيار.

عندها لجأ الباحث بعد موافقة الدكتور المشرف إلى استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات بهدف الوقوف على ما يتعرض له قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إشكالات، واقتراح الحلول المناسبة

لها، وليس بهدف تحليل خصائص المنشآت أو تقدير حجمها في المجتمع، ومن المؤكد أنه كلما كبر حجم العينة كانت المعلومات المتحصلة أكثر دقة، عليه تم إجراء المقابلة مع عدد (10) أفراد تم انتقاؤهم لهذه الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج تعبر عن الواقع ومن ثم تم عرض النتائج على اثنين من المسؤولين المختصين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

بنيت هذه الدراسة على فرضية أن للتنظيم القانوني أثرًا في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، ووفقًا لذلك تم استطلاع آراء عدد من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدراسة مدى تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة بعد ربطها بالمتغير الأساسي على نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وهو المتغير التابع في الدراسة ، وتم توزيع العينة التي تم اختيارها عشوائيا وفقًا للآتي :

### 3،4،2 توصيف عينة الدراسة

يبين الجدول التكرارات والنسب المئوية في اختيار عينة الدراسة الخاصة بدراسة مستوى التنظيم القانوني وأثره في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان وفق النوع الاجتماعي لصاحب المؤسسة، حيث بلغت عينة الدراسة (10) أفراد تمثلت في (7) من ملاك المؤسسات هم ذكور، وعدد (2) من ملاكها هن أناث، في حين شارك في الدراسة واحد فقط من ملاكها كانت شراكة بين الجنسين.

كما يوضح الجدول التكرارات وفق عمر صاحب المؤسسة، حيث بلغت عينة الدراسة وفق عمر صاحب المؤسسة، وتمثلت في (5) أفراد من كانت أعمارهم أكبر من (40 سنة)، وعدد (2) من تراوحت أعمارهم بين (18- 30سنة)، في حين شارك في الدراسة (2) من تراوحت أعمارهم بين (31 -45) سنة، وكان من بين المشاركين مجموعة شركاء يمثلون عينة واحدة.

وجاءت تكرارات عدد العاملين بالمؤسسة (حجم المؤسسة )، بواقع 6 من المؤسسات المتوسطة التي يبلغ عدد العاملين بها (10–99) عاملا، وعدد (3) من المؤسسات الصغرى التي عدد العاملين فيها من (1–5) عمال، في حين شارك في الدراسة واحدة فقط من المؤسسات الصغيرة التي يعمل بها من (6–9) عمال من إجمالي العينة.

ويتبين من خلال الجدول أيضًا التكرارات المتعلقة بالمستوى التعليمي لأصحاب المؤسسات المشاركة في الدراسة، وكان (3) من ملاك المشروعات في مستوى التعليم الجامعي، و (3 أفراد) من حملة الشهادات العليا، في حين شارك في الدراسة (3) من الحاصلين على دبلوم فوق الثانوية وعدد واحد ممن مستوى تعليمهم ثانوية أو أقل، كما يبين الجدول التكرارات وفق عمر المؤسسة، التي تمثلت في (7 أفراد) ممن كانت أعمار مؤسساتهم بين (10–20 سنة)، وعدد (2) ممن كان عمر مؤسساتهم أقل من (5) سنوات، وفرد واحد من كان عمرر مؤسسته بين (5–10 سنوات).

وفيما يتعلق بنسبة التفرغ لإدارة المؤسسة جائت التكرارات تواليًا، (9أفراد) ممن تفرغوا بنسبة (100 %) لإدارة مؤسساتهم وهم غالبية العينة، وفرد واحد فقط من كانت نسبة تفرغهم (75 %) لإدارة مشاريعهم، ويوضح الجدول كذلك التكرارات المتعلقة بمصدر تمويل المشروع، التي تمثلت في (6) أفراد كان مصدر تمويل مشروعاتهم شخصيًا، وعدد (4) أفراد كان القرض هو مصدر التمويل .

**الجدول 3، 8**: توصيف عينة الدراسة ( المقابلة)

| التوصيف | التوصيف | التكرار |
|---|---|---|
| النوع الاجتماعي صاحب | ذكر | 7 |
| المؤسسة | أنثى | 3 |
| | أكبر من 45 سنه | 5 |
| | من 31-45 | 2 |
| عمر صاحب المؤسسة | من 18-30 | 2 |
| | مشترك (غير محدد) | 1 |
| | متوسطة (10-99) | 6 |
| عدد العاملين (حجم امؤسسة) | صغيرة (6-9) | 1 |
| | صغرى (1-5) | 3 |
| | دراسات عليا 3 | |
| | جامعي | 3 |
| المستوى التعليمي | تعليم فوق الثانوي | 1 |
| | ثانوني أو أقل | 1 |
| | من11-20 سنة | 7 |
| عمر المؤسسة | من 5-10سنوات | 1 |
| | أقل من 5 سنوات | 2 |
| نسسبة التفرغ لإدارة | 100 % | 9 |
| المؤسسة | 75% | 1 |
| | شخصي | 6 |
| مصدر التمويل | قرض | 4 |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

### 3،4،3 تحليل الدراسة

**الجدول 3، 9:واصل:** تحليل الدراسة

| رقم المبحوث | بيانات المؤسسة ومالكها | الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
|---|---|---|---|
| | | الإيجابيات | التحديات |
| 1 | العنوان: مسقط، شركة محدودة المسؤولية، ذكر، أكبر من 45 سنة، مؤسسة صغيرة (6-9) عمال، دبلوم فوق الثانوية، تفرغ بنسبة (75%)، النشاط بيع بالجملة، عمر المؤسسة من (11-20)، مصدر التمويل شخصي | البنية التحتية مكتملة | ضعف دور الدولة، تعدد الجهات والإجراءات وشروط معقدة، القرارات المعمول بها لا تخدم القطاع، عدم توفر السلع في السوق المحلي، البيع بأسعار متدنية للاستمرار، انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، عدم تنفيذ قرارات ندوة سيح الشامخات، ارتفاع الرسوم |
| 2 | العنوان: صحار، شركة تضامنية، ذكر، أكبر من 45 سنة، مؤسسة صغرى (1-5) عمال، جامعي تفرغ بنسبة (100%)، النشاط خدمات تعليمية من (11-20)، مصدر التمويل قرض | رغبة جادة من الحكومة في تطوير القطاع | انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القرارات المعمول بها لا تخدم القطاع، الاقتصاد في حالة ركود، لا جدوى من بطاقة ريادة الأعمال<br>تعدد الجهات والإجراءات وشروط معقدة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، غياب القوانين سبب ضعف دور الهيئة، التجارة المستترة، منافسة الشركات الكبيرة. |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

**الجدول 3، 9:واصل:** تحليل الدراسة

| رقم المبحوث | بيانات المؤسسة ومالكها | الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | |
|---|---|---|---|
| | | الإيجابيات | التحديات |
| 3 | العنوان: مسقط، مؤسسة فردية، ذكر، أكبر من 45سنة، مؤسسة متوسطة (10-99 ) عاملا، دبلوم فوق الثانوية (100%)، النشاط خدمات، عمر المؤسسة من ( 11-20) سنة، مصدر التمويل شخصي | البنية التحتية مكتملة، دور كبير للحكومة، إقبال المستهلك جيد | عدم توفر السلع في السوق المحلي، البيع بأسعار متدنية للاستمرار، دور بسيط للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، غياب متابعة تنفيذ القرارات، عدم صدور قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسات الجدوى، قلة الأيدي العاملة المدربة. |
| 4 | شركة محدودة المسؤولية، ذكر، (من 18- 30 سنة)، مؤسسة متوسطة (10-99) عاملا، جامعي، متفرغ بنسبة (100%)، النشاط ثروة سمكية، عمر المؤسسة من ( 5- 10) سنوات، مصدر التمويل قرض | البنية التحتية مكتملة، توافر الأيدي العاملة | ضعف دور الحكومة، تعقيد في إجراءات الحصول على القروض ( الضمانات )، إجراءات الحصول على التراخيص متوسطة، ندرة المواد الأولية، القرارات المعمول بها لا تخدم القطاع، ضعف دور الدولة، انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، عدم توافر المعلومات عن الأسواق والسلع، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، غياب متابعة تنفيذ القرارات، غياب الربط بين الجهات الحكومية، غياب الثقافة التجارية لدى المسؤولين، تأخر صرف المستحقات من قبل الحكومة |

**الجدول 3، 9:واصل:** تحليل الدراسة

| رقم المبحوث | بيانات المؤسسة ومالكها | الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | | رقم المبحوث |
|---|---|---|---|---|
| | | الإيجابيات | التحديات | |
| 5 | العنوان: صحار، شركة محدودة المسؤولية، ذكر، أكبر من 45سنة، مؤسسة متوسطة (10-99) عاملا، دراسات عليا، تفرغ بنسبة (100%)، أنشطة خدمية متعددة، عمر المؤسسة من (11-20) سنة، مصدر التويل شخصي | بنية تحتية مكتملة، توافر التقنية، توافر السلع، إقبال شديد من المستهلك، جودة عالية، توافر الأيدي العاملة الراغبة في العمل، محاولات جادة للنهوض بالقطاع | تواضع دور الدولة، عملية تأهيل أصحاب المؤسسات لا تلامس الواقع، تعدد الجهات والإجراءات وشروط معقدة، انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، عدم توافر المعلومات عن الأسواق والسلع، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، التجارة المستترة، غياب متابعة تنفيذ القرارات . | |
| 6 | العنوان: الخوض، مؤسسة فردية، أنثى، من (31- 45سنة)، مؤسسة صغرى (1-5) عمال، دبلوم فوق الثانوية، تفرغ بنسبة (100%)، نشاط بيع بالجملة، عمر المؤسسة أقل من 5 سنوات، مصدر التمويل شخصي | دور جيد للدولة، دور جيد للهيئة م ص م، توفر التدريب، توافر المعلومات، بنية تحتية متكاملة، توافر السلع، تواجد الأيدي العاملة الراغبة في العمل والتعلم، إقبال المستهلك متوسط | القرارات المعمول بها لا تخدم القطاع، تعدد الجهات والإجراءات والشروط المعقدة، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، التجارة المستترة | |

**الجدول 3، 9:واصل:** تحليل الدراسة

| رقم المبحوث | بيانات المؤسسة ومالكها | الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | رقم المبحوث |
|---|---|---|---|
| | | **الإيجابيات** | |
| 7 | العنوان: محافظة شمال الشرقية، شركة تضامنية، ذكر، من (31-45سنة)، مؤسسة متوسطة (10-99) عمال، ثانوية أو أقل، تفرغ بنسبة (100%)، نشاط خدمات، عمر المؤسسة من ( 11-20سنة)، مصدر التمويل قرض. | | ضعف دور الحكومة، إجراءات متوسطة للحصول على القرض، إجراءات مقعدة للحصول على التراخيص، بنية تحتية ضعيفة، عدم توافر السلع، انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، غياب الوعي وثقافة العمل الحر، عدم توافر المعلومات عن الأسواق والسلع، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة . |
| 8 | العنوان: محافظة ظفار، شركة محدودة المسؤولية، مشترك، مؤسسة متوسطة (10-99) عمال، جامعيين، تفرغ بنسبة (100%)، نشاط صناعي، عمر المؤسسة من ( 11- 20سنة)، مصدر التمويل قرض | توافر السلع، تواجد الأيدي العاملة الراغبة في العمل والتعلم، توافر السلع بصورة متوسطة | إجراءات معقدة وطويلة للحصول على القرض، إجراءات مقعدة للحصول على التراخيص، بنية تحتية متوسطة، ضعف دور الدولة، انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، عدم توافر المعلومات عن الأسواق والسلع، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، التجارة المستترة، غياب متابعة تنفيذ القرارات. |

**الجدول 3 ، 9:واصل:** تحليل الدراسة

| رقم المبحوث | بيانات المؤسسة ومالكها | الوضع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة | رقم المبحوث |
|---|---|---|---|
| | | **الإيجابيات** | |
| 9 | العنوان: ولاية السيب، مؤسسة فردية، أنثى، (18-30)، مؤسسة صغرى (1-5) عمال، دراسات عليا، تفرغ بنسبة (100 %)، نشاط خدمات، عمر المؤسسة من أقل من 5 سنوات، مصدر التمويل شخصي | مكاتب سند تقوم ببعض الإجراءات، البنية التحتية مكتملة، توافر السلع | كثرة الإجراءات، تراخيص الحصول على العمالة الوافدة المتخصصة معقدة، دور الحكومة بسيط، محدودية دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، عدم توافر المعلومات عن الأسواق والسلع، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، التجارة المستترة، حماية الملكية الفكرية. |
| 10 | العنوان: صحار، مؤسسة فردية، ذك، أكبر من 45سنة، مؤسسة متوسطة (10-99) عاملا، دراسات عليا، تفرغ بنسبة (100%)، نشاط صناعي، عمر المؤسسة من (11-20) سنة، مصدر التمويل شخصي | توافر الأيدي العاملة الراغبة في العمل والتعلم | إجراءات معقدة وطويلة للحصول على التراخيص، بنية تحتية متوسطة، عدم توافر السلع، ضعف دور الدولة، انعدام دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود دعم مادي أو فني أو إشرافي أو إداري، تعدد الجهات الحكومية، عدم توافر المعلومات عن الأسواق والسلع، عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات، منافسة الشركات الكبيرة، منافسة الاستثمار الأجنبي، غياب متابعة تنفيذ القرارات، التجارة المستترة |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

## 3،5 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أمكن ترميزها وتصنيفها إلى عدة فئات، عُرفت بمرجع الإشكالية:

**الجدول 3، 10: واصل:** نتائج الدراسة

| م | المشكلة حسب رؤية المبحوثين | مرجع الإشكالية |
|---|---|---|
| 1 | عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<br>القرارات المعمول بها لا تخدم القطاع.<br>عدم متابعة تنفيذ القرارات.<br>عدم جدوى بطاقة ريادة.<br>حماية الملكية الفكرية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<br>صعوبة الحصول على التصاريح. | غياب التشريعات التي تنظم عمل القطاع وعلاقته بالقطاعات الأخرى، وقصور القوانين التي تحمي القطاع وتضمن نمو المؤسسات واستمرارها. |
| 2 | طول فترة الحصول على القرض.<br>الشروط المعقدة.<br>صعوبة توفير الضمانات.<br>ارتفاع الفائدة لدى البنوك التجارية.<br>تعدد الجهات الإدارية.<br>كثرة الإجراءات.<br>تعقيد الإجراءات.<br>قلة الدعم الفني. | التمويل |
| 3 | عدم وجود الإشراف والمتابعة.<br>عدم وجود الدعم الإداري.<br>غياب التأهيل والتدريب المناسب.<br>غياب وصعوبة الحصول على التقنيات الحديثة.<br>ندرة المعلومات عن الأسواق.<br>ندرة المعلومات عن السلع والمؤسسات المنافسة. | غياب دور الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال |

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

**الجدول 3، 10: واصل:** نتائج الدراسة

| م | المشكلة حسب رؤية المبحوثين | مرجع الإشكالية |
|---|---|---|
| | – قلة السلع ومستلزمات الإنتاج في السوق المحلية. | |
| | – الاعتماد على الاستيراد. | |
| 4 | – العجز عن تسويق المنتجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | التسويق |
| 5 | – منافسة الشركات الكبيرة. | |
| | – منافسة المستثمرين (الشركات الأجنبية). | المنافسة |
| | – التجارة المستترة. | |

## 3،5،1 التحديات والمعوقات التي تسبق قيام المشروع

أفرزت الدراسة عدة نتائج أمكن تصنيفها إلى مجموعتين إحداهما مشاكل تتعلق بالمرحلة التي تسبق قيام المشروع فيما تتعلق الفئة الأخرى بالمرحلة التي تلي قيام المشروع.

### 3،5،1،1: التحديات التشريعية والإجرائية.

احتلت مشكلة التنظيم القانوني اعلى مراتب التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وعبر عنها المبحوثون بالنقاط التالية :

1. عدم وجود قوانين تنظم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. القرارات المعمول بها لا تخدم القطاع.
3. منافسة المستثمرين (الشركات الأجنبية).
4. التجارة المستترة.
5. عدم متابعة تنفيذ القرارات.
6. عدم جدوى بطاقة ريادة.

7. حماية الملكية الفكرية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8. صعوبة الحصول على القروض وشروط الضمان.

يرى خبراء الاقتصاد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الدول النامية تعترضها العديد من العقبات والإشكالات سواء في المرحلة السابقة لنشأتها والتي تقف حائلا دون قيام العديد منها كمشكلة غياب التمويل، والتخطيط والدراسات الحقيقية لجدوى المشروع أو كثرة الإجراءات وصعوبتها، أوقيام المشروع بعد عناء ومشقة كمشكلة الإطار التنظيمي وتعدد جهات الاختصاص أو تكون سببا في تعثرها بعد قيامها كضعف دراسات الجدوى والدراسات المتعلقة بالسوق، ونستعرض فيما يلي أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل قيامها :

**أولًا:** الإطار التشريعي ( التنظيم القانوني)

تشير نتائج الدراسة إلى أن الإشكالات التي يواجهها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيه تتركز في المشكلات التشريعية، التي تسهم في تنظيم عمل هذا القطاع، سواء من حيث الجوانب الإجرائية والإدارية والفنية وغيرها من الجوانب التنظيمية، فلا تستقيم الجوانب جميعها إلا بوجود أرضية تشريعية صلبة من شأنها العمل على تحديد المسار الذي يعمل من خلاله.

ومن أهم التحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل قيامها مشكلة الإطار التشريعي، إذ تعاني معظم الدول إما من غياب التشريعات التي تنظم عمل القطاع أو من تعددها، كما تعاني بعض الدول من قصور في التشريعات وغياب اللوائح التي تنظم عملية التمويل وعمليات الدخول إلى الأسواق وتنظيم المنافسة، والقوانين التي تحكم الاستثمار الأجنبي وتنظم العلاقة بين المشروعات الكبيرة وقطاع الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى غياب الأجهزة الرقابية.

كما تعاني بعض الدول من تعدد القوانين واللوائح المتعلقة بتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة تعدد الجهات التي تخضع لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففي بعض الدول تشرف على هذا القطاع ما يزيد على خمس عشرة مؤسسة وجهة إدارية تستقل كل منها بلوائحها وقوانينها، ناهيك عن قصور التشريعات التي تحكم العملية التمويلية والشروط المتعلقة بها، الأمر الذي حدا بالجهات التمويلية إلى وضع شروط لا قبل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بها، كل ذلك يؤثر بشكل سلبي على نمو وتطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**ثانيًا**: الإشكالات الإجرائية والتنظيمية (تعدد جهات الاختصاص).

أظهرت نتائج الدراسة أن إحدى المشاكل التي يعاني منها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المشكلة التنظيمية وحلت في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لأصحاب المؤسسات، وتمثلت حسب رأي المبحوثين في تعدد جهات الاختصاص وتعارض بعض القوانين وكثرة الإجراءات المتطلبة للحصول على تصاريح مزاولة الأنشطة التجارية، وعبروا عنها بالتالي :

1. كثرة الإجراءات.
2. تعقيد الإجراءات.
3. صعوبة الحصول على التصاريح.
4. طول فترة الحصول على القرض.

يعاني قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان من كثرة الجهات التي تشرف على هذا القطاع، حيث إن كل نشاط يتبع جهة حكومية وليتسنى لصاحب المشروع مزاولة هذا النشاط لابد من الحصول على تصريح من هذه الجهة، والأمر لا يخلو من الصعوبة، فعلى سبيل المثال تتطلب مزاولة نشاط بيع الكتب موافقة وزارة الثقافة، ووزارة الإعلام، هذا بالإضافة لموافقة وزارة التجارة والصناعة، ووزارة

البلديات، ووزارة القوى العاملة، وفي أحيان كثيرة يجد طالب التصريح معاناة وتعارض في متطلبات واشتراطات كل جهة بما يتوافق مع الأنظمة المعمول بتلك الوحدة والسياسات التي ترمي لتحقيقها، ويعاب على هذه الجهات غياب التنسيق بينها ، وما يزيد الأمر سواءً هو أن بعض هذه الجهات لا تعلم بمتطلبات الجهة الأخرى، وكثيرًا ما يصطدم صاحب الطلب باشتراطات لا يستطيع تحقيقها بعد أن قطع شوطًا في المراجعات والحصول على الموافقات لبعض الجهات، مما يضطره للتخلي عن فكرة المشروع تمامًا رغم المصاريف والجهد والوقت الذي أضاعه، وتشير تقارير للبنك الدولي نشرت في عام 2009، إلى أن سلطنة عمان جاءت في المرتبة (60 من بين 183) من حيث يسر القيام بالأعمال[106].

كما تشير بعض الدراسات العربية على وجه الخصوص إلى أن أحد أكبر العراقيل التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مسألة تعدد جهات التي تتولى الإشراف والترخيص والرقابة على هذا القطاع، ففي جمهورية مصر العربية مثلا يخضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إشراف جهات متعددة، فالأنشطة الحرفية واليدوية التي يعمل بها تسعة عمال أو أقل، ورأسمالها لا يتجاوز خمسة آلاف جنيه تتبع جهاز الحرفيين، وتتبع المشروعات التي توظف أكثر من تسعة عمال ويزيد رأسمالها عن خمسة آلاف جنيه وزارة الصناعة بإداراتها المختلفة، أما الصناعات الغذائية فتشرف عليها وزارة التموين، وتشرف وزارة الشؤون الاجتماعية على الإنتاج المنزلي، والمشروعات الصحية ترتبط بوزارة الصحة،... الخ[107]، وكذلك الحال بالنسبة لسلطنة عُمان فهناك ما يزيد عن إحدى عشرة جهة تشرف على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كل منها ينفرد بقراراته، ويضع ما يتناسب مع طبيعة عمله من اشتراطات، ما يجعل مسألة الحصول على التراخيص غاية في التعقيد والصعوبة.

106 world Bank ,Ease of doing business Index ,http//data.worldbank.org/indicator/ic.bus.case.xq

107 انظر: أيمن علي عمر.2010. دراسة في إدارة الضناعات والمشروعات الصغيرة . مرجع سابق.ص47

### 3،5،1،2: التحديات التمويلية.

يعتبر الحصول على تمويل من أكبر التحديات التي تواجه المشروع الصغير أو المتوسط قبل قيامه، وتشير دراسات أجريت في دول (OCED) ووسط أوربا إلى أن هذا التحدي يأتي في طليعة الإشكالات التي تعترض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك إلى القصور في التشريعات المنظمة للعملية التمويلية في المقام الأول وهناك أسباب أخرى منها[108] :

أ. تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أغلب الأحيان على التمويل الذاتي الناتج عن مدخرات فردية أو عائلية، وعادة ما تكون الإمكانات المالية محدودة، وبالتالي يصعب عليها زيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح الأسهم للاكتتاب .

ب. تتردد البنوك والمؤسسات التمويلية في منح القروض لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا بتوافر الضمانات محددة، وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معضلة توفير هذه الضمانات وبالتالي ضآلة الفرص في الحصول على التمويل.

ج. يأتي ارتفاع أسعار الفائدة كأحد المعوقات التمويلية، الأمر الذي يؤدي إلى إرهاق المقترضين ويحد من توسيع نشاطها وقدرتها الإنتاجية والسعي للحصول على تقنيات ومعدات أكثر تطورًا .

## 3،5،2 التحديات والمعوقات التي تعقب قيام المشروع

### 3،5،2،1: التحديات المتعلقة بدور الهيئة والجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تشير نتائج الدراسة إلى ضعف دور الهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء في المرتبة الثالثة، وعبرت عنه عينة الدراسة بالتالي :

108 انظر: أشرف محمد دوابة. 2006. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .الملتقى الدولي. متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . ص332.

أ. تعدد الجهات الإدارية.

ب. غياب الدعم الفني.

ج. عدم وجود الإشراف والمتابعة.

د. عدم وجود الدعم الإداري.

هـ. التأهيل والتدريب غير المناسبين.

و. ندرة المعلومات عن الأسواق.

ز. ندرة المعلومات عن السلع والمؤسسات المنافسة.

**أولًا**: إشكالية نقص المعلومات.

توفر المعلومات من الجوانب الأساسية في قيام ونجاح أي مشروع وخاصة المشروعات الاقتصادية، التي تعتمد على المعلومات اليومية والتوقعات المستقبلية، فالمشروع بحاجة إلى من هم على معرفة بالعمل الإداري ومقتضيات التنظيم، والخبرة في دخول الأسواق وتسويق المنتجات، ناهيك عن حاجة كل مشروع للخبرات التي تعمل على تحليل هذه المعلومات وتطويعها لخدمته، وتقوم بهذا الدور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفتها الراعي لهذه المشروعات، وتتمثل إشكالية توفر المعلومات من التحديات التي تعانيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في :

- عدم المعرفة التامة بالجوانب القانونية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي كالضرائب والرسوم الجمركية وحساب التكلفة، وعقود الإنتاج والتسويق.
- نقص الدراسات المسبقة للمشروع وعدم تدعيمها بالدراسات المتعلقة بالأسواق المستهدفة ونوع المنتج، وغياب التخطيط المسبق لتحديد حجم الإنتاج ومدى استيعاب الأسواق المستهدفة ورغبات المستهلكين وتفضيلاتهم.

- غياب الجهات التي تتولى عمليات جمع البيانات والإحصائيات والأرقام المتعلقة بسوق العمل والوحدات الإنتاجية.
- غياب المعلومات المتعلقة بالاستثمار والجهات الممولة والداعمة للمشروعات والمعدات والآلات وأماكن توافرها .
- نقص المعلومات التسويقية المتعلقة بالأسواق الوطنية أو الخارجية والتي من شأنها إحاطة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالسلع والمنتجات المنافسة ومستوى تنافسيتها.

ثانيًا: إشكالية صعوبة الحصول على التقنيات الحديثة وغياب الدعم الإداري والفني (الحاضنات المتخصصة).

أبرز التحديات التي يواجهها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، صعوبة مجاراة التقدم التكنولوجي الهائل، وعدم وجود الإمكانات التقنية للمنافسة مع غياب آليات الدعم الفني ومرافقة المشروعات في المراحل الأولى لقيامها وقد عبر المبحوثون عن ذلك بالتالي :

أ. صعوبة الحصول على التقنيات الحديثة.

ب. غياب الدعم الفني والإداري.

ج. عدم وجود الإشراف والمتابعة.

د. عدم الاهتمام بأصحاب الابتكارات.

ويعد غياب الجهات الحاضنة للمشروعات من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وبخاصة الحاضنات الحكومية، التي تعمل على تنفيذ البرامج والسياسات التي ترمي الحكومة لتحقيقها، رغم أن الحكومة قادرة على توفير الدعم والإمكانات المناسبة لتلك الحاضنات

بالقدر الذي يسهم في تنفيذ الإستراتيجيات المرسومة، وتتمثل أهمية وجود الحاضنات بالنسبة للوحدات الإنتاجية في الآتي :

- توفير الدعم المادي : تعمل الحاضنات بالتعاون مع الحكومة أو الجهات التمويلية المختلفة على توفير الدعم المالي لأصحاب الأفكار والابتكارات لتمكنهم من تحويلها إلى وحدات اقتصادية منتجة، إذ تقوم بعض الحاضنات بإنشاء صناديق تمويلية خاصة بها وفق شروط ميسرة وتخضع المشروعات الممولة إلى برامج متابعة مستمرة، وبرامج تأهيلية لمدة من الزمن تهدف إلى توفير الدعم المعرفي لأصحاب المبادرات، وتساعد على تأهيلهم لاقتحام سوق العمل وتسهم في نجاح المشروعات واستمرارها، بالإضافة إلى قيام بعض الحاضنات بإيجاد نظام لضمان القروض وخاصة للمشاريع ذات التقنية العالية.
- الدعم الفني والإداري: من المهام التي تضطلع بها الحاضنات تقديم شتى أنواع الاستشارات التي يحتاجها المشروع من خلال اللجان الاستشارية والفنية المتوفرة لديها، التي تتكون عادة من خبراء ورجال أعمال يتمتعون بمعرفة واسعة في المجالات التي يحتاج إليها أصحاب المشاريع، كوضع الخطط والموازنات والدراسات المتعلقة بتطوير الأعمال والمشاريع.
- توفير قاعدة للبيانات والمعلومات الهامة المرتبطة بعمل الوحدات الإنتاجية المنضوية تحت مظلة الحاضنة، كالمعلومات الخاصة بجهات التمويل والضمانات المطلوبة، الأسواق المستهدفة والسلع المنافسة، والتقنيات التي تحتاجها المشاريع، كما تعمل الحاضنات على إيجاد روابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمشروعات الكبيرة من جهة أخرى تسهم في تحقيق التكامل والتعاون فيما بينها

### 3،5،2،2: التحديات الاقتصادية

**أولًا**: مشاكل مستلزمات الإنتاج :

تُظهر نتائج الدراسة أن التسويق يعد أحد التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وجاءت هذه الإشكالية في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية بالنسبة لأصحاب المؤسسات وقد عبر عنها المبحوثون بالتالي :

أ. قلة السلع ومستلزمات الإنتاج في السوق المحلية.

ب. الاعتماد على الاستيراد .

ج. تسويق المنتجات وتفضيل المستهلك العماني للمنتجات الخارجية.

لا يمكن إغفال المشكلات الاقتصادية التي تعانيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية، فإذا ما كانت البيئة الاقتصادية التي تعمل وتتأثر بها نشطة ومشجعة؛ فمن الطبيعي أن تنشط المشروعات وتنمو، أما إذا كانت البيئة الاقتصادية لا تتسم بالنشاط فكيف لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن يعمل ويحقق معدلات نمو تدفعه للاستمرار والتطور؟، ويمكن تحديد عدد من الإشكاليات التي تؤثر في البيئة الاقتصادية منها :

- عدم جاهزية البنية الاقتصادية، من أسواق ومصانع وأراض وما يتعلق بها من بنية تحتية.
- انخفاض المستوى التقني وغياب التكنولوجيا التي تسهم في رقي البيئة الاقتصادية وتطورها.
- غياب مناطق التخصص لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج كأسعار المواد الخام والأيدي العاملة.
- الأعباء الضريبية والرسوم الإدارية المرتفعة والرسوم الجمركية.

- أذواق المستهلكين الذين يفضلون المنتج الأجنبي على المنتج الوطني خاصة منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي لا تتمتع بجودة المنتج المستورد.
- سياسة المشروعات الكبيرة التي لا تسهم في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من حيث اعتمادها على المواد المستوردة.
- ارتفاع التكلفة الرأسمالية للمؤسسة ونقص المساعدات الفنية والتقنية والخدمات المساندة.
- الركود الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم وانحسار الطلب على المنتجات بشكل عام .

**ثانيًا:** مشكلات التسويق.

يرتبط نجاح المشروعات أيًا كان حجمها بقدرتها على تسويق منتجاتها من السلع والخدمات، وتبرز هذه الإشكالية كأحد إفرازات دراسات الجدوى غير الواقعية، فعندما تخلو هذه الدراسة من الآليات الواجب اتباعها في التسويق أو عندما تكون مبنية على معطيات غير حقيقية، ولا تستند إلى تنبؤات وتوقعات مستقبلية واضحة فإن مصير المشروع التعثر لا محالة.

وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص من معضلة أساسية تحول دون نموها ألا وهي قلة المعرفة والخبرة في مجال التسويق، نتيجة عدم التأهيل المسبق، كما أن عدم قيام الدولة بدورها في رفد المشروعات بالمعلومات الضرورية المتعلقة بالأسواق والسلع والشركات المنافسة تفاقم من هذه الإشكالية .

لقد استفحلت المشكلة التسويقية بظهور منظمة التجارة العالمية وما نتج عنها من فتح للأسواق، وكما أعلنت مجلة – الإيكونيميست– فور ظهور منظمة التجارة "وفاة المسافات" وأن العالم أصبح " قرية عالمية صغيرة "[109]، حيث زالت الحواجز والعقبات التي تعيق دخول الشركات الأجنبية للأسواق العالمية

109 انظر: محمد إبراهيم عبد اللاوي . 2016.*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي*. مرجع سابق. ص102

دون استثناء، وأصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة الشركات متعددة القوميات العابرة للحدود، مع ما تملكه الأخيرة من إمكانات وآليات، وتتعدد الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة نبرز أهمها في التالي :

- عدم وجود دراسات جدوى حقيقية تستند إلى معلومات ومعطيات واقعية قبل الشروع في تأسيس المشروع.
- عدم وجود الخبرات والكفاءات التسويقية التي تتولى هذه المهمة بعد قيام المشروع.
- نقص المعلومات عن الأسواق والشركات والمنتجات المنافسة، والمقاييس والمواصفات.
- ضعف الإمكانات المالية والوسائل المستخدمة من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عمليات التسويق مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
- تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق أمام الشركات والمنتجات الأجنبية، ومنح منتجاتها من السلع والخدمات نفس الفرص بالتساوي مع منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.

### 3،5،3 إشكالية المنافسة والاحتكار (منظمة التجارة العالمية وفتح الأسواق)

تعد منافسة المشروعات الكبيرة، واحتكارها لإنتاج سلع معينة؛ أحد أبرز التحديات التي تعترض نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم عنصر في عناصر استمرارها، إذ تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن الاحتكار هدفه القضاء على المنافسين في السوق ويمكن قياسه بعنصرين [110]:

- وجود شركة واحدة تقوم بإنتاج كل ما يحتاجة السوق من سلعة أو خدمة معينة.
- تقديم شركة واحدة لمنتجات فريدة ومميزة لا يوجد لها بدائل في السوق.

110 انظر: مجدي شهاب وأسامة الفولي .2003. *أساسيات الاقتصاد السياسي* .دار الجامعة الجديدة . الإسكندرية .ص 650

وتأتي العوائق القانونية والتشريعية التي تضعها الحكومات في طليعة أسباب وجود الاحتكار والمنافسة غير العادلة، إذ تقيد بعض الأنظمة عمليات الدخول إلى السوق، وكذلك الامتيازات التي تمنح لشركات معينة تعمل على تخفيض تكلفة إنتاجها لسلع منخفضة، ما يمكنها من تخفيض سعر المنتج في السوق في مقابل التكلفة المرتفعة لإنتاج نفس السلعة من قبل الشركات الأخرى وخاصة الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يجعل الأولى الوحيدة القادرة على التفرد بمنتجات وخدمات دون غيرها.

ومع ظهور منظمة التجارة العالمية أصبحت الأسواق مفتوحة ومرتبطة مع بعضها البعض، والاقتصاد العالمي صار يتميز بالتداخل والاندماج، ولم تعد الأسعار المحلية تحدد بمعزل عن الأسعار العالمية، وتمكنت الشركات العابرة للحدود بسبب قدرتها على النفاذ للأسواق من تصدير منتجاتها ذات الأفضلية إما في تكلفة الإنتاج أو بالجودة العالية في أن تكون أكبر منافسي الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

ويظهر من خلال نتائج الدراسة تركيز المبحوثين على :

- منافسة الشركات الكبيرة والأجنبية كأحد مسببات تعثرهم وفشلهم.
- انتشار ظاهرة التجارة المستترة .

يعد الاتفاق العام للتجارة والتعريفة(GATT)111 ، الذي وقع في هافانا العام 1947م، الأساس الذي قامت وتأسست عليه منظمة التجارة العالمية (WTO)112 في يناير من العام 1995، وخلال الفترة الواقعة بين الحدثين، شهد العالم العديد من الجولات التفاوضية تركزت جميعها على تحرير التجارة الدولية،

111اختصار لمسمى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة،التي ابرمت في أكتوبر 1947، بين عدد من الدول بهدف التخفيف ممن قيود التجارة الدولية ، ومن ضمنها القيود الكمية المتعلقة بتحديد كمية السلع المستوردة أو مايعرف بنظام الحصص، وقد تضمنت الاتفاقية خفض الرسوم الجمركية على العديد من السلع.

112اختصار للكلمات (World Trade Organization) المقصود بها منظمة التجارة العالمية ، التي أنشئت في الأول من يناير 1995،ومقرها مدينة جنيف بسويسرا، وتهدف ألى ضمان انسياب التجارة بين الدول.

كان أهمها جولة أوروجواي (1986-1994 )، التي تمخض عنها اتفاقات عدة في مجال تجارة الخدمات (GATS)، وحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) ، وانتهت هذه الجولات بإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) ومقرها في جنيف بسويسرا، بهدف تحرير التجارة الدولية[113].

تقوم منظمة التجارة العالمية على قاعدة عامة أساسها " عدم التمييز بين السلع الأجنبية من جانب، والسلع الأجنبية والسلع الوطنية من جانب آخر "، وبموجب هذه القاعدة تلتزم الدول الأعضاء، بعدم اتخاذ أية إجراءات أو تدابير من شأنها التمييز أو التفضيل للسلع الواردة من دولة عضو على سلع واردة من دولة عضو أخرى، أو السلع الوطنية على السلع الأجنبية للدول الأعضاء، كما أن قواعدها تمنع الدول من فرض أية قيود (كمية) على الصادرات والواردات من السلع إلا في حالات محدودة ولفترة مؤقتة لمواجهة حالات محددة كحالات الإغراق التي تعمل على انتهاجها بعض الدول [114].

### 3،5،3،1: المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية

يقوم هذا الاتفاق على ثلاثة مبادئ أساسية هي، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ومبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ عدم فرض قيود كمية على الواردات والصادرات.

#### 1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

يقصد بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية في منظمة التجارة العالمية، الذي نصت عليه المادة الأولى من الاتفاق العام للتعريفة والتجارة :(GATT) عدم السماح لأي دولة عضو في المنظمة بتفضيل أو تمييز السلع

113 انظر: بسمان فيصل محجوب . 2003 . رؤية استشرافيةلأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. ورقة بحثية. د ن. ص 50

114 انظر: بسمان فيصل محجوب . 2003 . رؤية استشرافيةلأثر منظمة التجارة العالمية على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. ورقة بحثية. د ن. ص 50

المستوردة من دولة أخرى عضو دون تعميمها على سلع باقي الدول الأعضاء، بما في ذلك الرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية اللازمة لعملية الاستيراد.

ووفقا لهذا المبدأ تلتزم الدولة العضو بمعاملة السلع الواردة من الدول الأعضاء بالمنظمة بنفس المستوى ووفقا لنفس الإجراءات دون أي تمييز فيما بينها، كما يترتب على ذلك أيضا عدم جواز تطبيق إجراءات غير جمركية، كالقواعد المتعلقة بالمواصفات والمعايير والنظم الفنية على سلعة معينة تتبع دولة ما عضوا في المنظمة دون أن تشمل سلع كافة الدول الأعضاء المماثلة أو المنافسة لها، بمعنى أن تشمل الإجراءات جميع السلع المتماثلة دون تمييز[115].

يتضح جليًا أن الهدف من إقرار هذا المبدأ هو تطوير المبادلات التجارية، وتسهيل وتيسير عمليات الاستيراد والتصدير، وإرساء نظام عدم التمييز، والعمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين سلع الدول الأعضاء ووصولها إلى الأسواق دون أية قيود[116]، ورغم ذلك نص الاتفاق العام للتعريفة والتجارة على استثناء مهم يعرف بند (التمكين)، المنصوص عليه في المادة (24)، الذي بموجبه تعفى التكتلات الاقتصادية الإقليمية من تطبيق هذا المبدأ، بحيث يمكن للدول الأطراف في هذه التجمعات والتكتلات تبادل الميزات الجمركية وغير الجمركية دون أن يتم تعميمها على باقي الدول الأعضاء في المنظمة [117].

**2. مبدأ المعاملة الوطنية :**

يعد هذا المبدأ الوجه الثاني لعملة عدم التمييز الذي يقوم عليه مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، ونصت عليه المادة الثالثة من نفس الاتفاق، فهو يلزم الدول الأعضاء بمعاملة السلع الأجنبية معاملة

115 انظر: أحمد طلفاح . د ت. تأثير منظمة التجارة العالمية على الدول العربية . محاضرة .المعهد العربي للتخطيط . د ن

116 انظر: الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .اتفاقية منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون . 2017. ص14

117 انظر: بسمان فيصل محجوب . 2003 . مرجع سابق . ص60

السلع الوطنية بمجرد عبورها لحدود الدولة العضو وأداء الرسوم الجمركية ودخولها للأسواق، كما يمنع معاملتها بأقل من المعاملة التي تلقاها السلع الوطنية المماثلة والمنافسة لها، ويشمل الضرائب والرسوم والمحلية، وأن تسري على تلك السلع التشريعات والنظم الداخلية التي تؤثر على التجارة داخل البلد العضو، ووفقًا لما تقدم يمنح هذا المبدأ سلع الدول الأعضاء الحرية المطلقة في منافسة السلع الوطنية لكل دولة دون أي تمييز[118].

### 3. مبدأ عدم فرض قيود كمية على الواردات والصادرات :

نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاق العام للتعريفة والتجارة، على مبدأ عدم فرض قيود كمية على السلع الصادرة من الدول الأعضاء أو الواردة إليها، ويقوم هذا المبدأ على التزام قانوني يقضي بمنع الدول الأعضاء من فرض أية رسوم أو قيود على الاستيراد والتصدير، غير الرسوم الجمركية والضرائب، سواء من خلال إجراءات الحصص أو ترخيص الاستيراد أو التصدير أو عن طريق إجراءات أخرى، والهدف من هذا الحظر هو منع الدول الأعضاء من فرض أو اتخاذ أي إجراء من شأنه حماية المنتج الوطني بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حساب المنتج الأجنبي[119].

ويستثنى من قاعدة عدم فرض القيود الكمية العناصر الإجراءات التالية :

- الإجراءات أو القيود التي يتم تطبيقها على الصادرات لمواجهة الأوضاع الحرجة الناتجة عن نقص المواد الغذائية أو مواد أساسية أخرى.
- الإجراءات أو القيود المتعلقة بتطبيق المعايير والنظم المتعلقة بالتصنيف ومراقبة الجودة.

---

118 انظر: الموقع الإلكتروني لغرفة تجارة وصناعة عمان .https://chamberoman.om . تاريخ الدخول 2018/9/22

119 انظر: منظمة التجارة العالمية. 2003 . مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية: تسوية النزاعات. ص24

- الإجراءات أو القيود على الواردات الزراعية ومنتجات الصيد البحري بهدف تقليص كميات الإنتاج في هذه السلع (تقليص الفائض).

**4. مبدأ الشفافية :**

في سبيل تحيق الرقابة على تطبيق المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، أقرت المنظمة في أحد اتفاقاتها مبدأ الشفافية، ويقصد به ضرورة إفصاح الدول الأعضاء في المنظمة عن أية إجراءات حكومية تتعلق بالتجارة تتخذها أو تقررها[120].

**3،5،4 الأهداف العامة التي تسعى الدول لتحقيقها :**

تهدف الدول المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية عديدة، فظاهر الأهداف العامة لمنظمة التجارة العالمية تدعوا للتفاؤل، نظرا للأهداف النبيلة والرفيعة التي تسعى لتحقيقها، وعملها على نهضة الشعوب من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع المستوى المعيشى للأفراد، وإيجاد فرص عمل للباحثين عنه في الدول الأعضاء، كل ذلك من خلال تطبيق تحرير التجارة بمفهومه الواسع، وأهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها هي :

- جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تسهم بدورها في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتشغيل القوى العاملة الوطنية.
- العمل على الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة المستخدمة في الدول المتقدمة.
- إيجاد أسواق جديدة لتسويق المنتجات المحلية وتشجيع التصدير بهدف رفد ميزان المدفوعات.

120 انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي . اتفاقية منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون . 2017 . مرجع سابق. ص 17

- تحقيق مستويات عالية من الجودة من خلال رفع كفاءة المنتج الوطني، ومستوى الإنتاجية بشكل عام ليتمكن من منافسة السلع الأجنبية سواءً الواردة إلى السوق المحلية أو عند تصديرها [121].

### 3،5،5 الآثار المترتبة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

أصبح الانضمام لمنظمة التجارة الدولية خيارًا إستراتيجيًا في ظل ما يعرف بالعولمة وفي مواجهة التكتلات الاقتصادية، ومادام الأمر يتجه في المسار الإجباري فإن الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي نالت عضوية منظمة التجارة الدولية، بعد التوقيع على الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بعملية الانضمام – كونها دولا منتجة لسلع أولية ومستهلكة لسلع مستوردة في المقام الأول– الأمر الذي يجعلها في مواجهة فارق في الأسعار، تضطر معه لرفع معدلات إنتاجها من المواد الأولية ما يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب وبالتالي انخفاض أسعار صادراتها، وهو ما يعرف"بالفخ التجاري "، مفاد ذلك أنها ستواجه العديد من الإشكالات التي يجب عليها العمل على تفاديها، إذ الأمر لا يستقيم منطقيًا أن تجتمع كل من الدول الصناعية الكبرى التي تستحوذ على (90 %) من التجارة العالمية[122]، والدول النامية التي لا تزال تبحث لها عن موطئ قدم في الخارطة الاقتصادية العالمية، الأمر الذي بدأت معالمه تتكشف نتيجة تغلغل الشركات الأجنبية الكبرى في مفاصل اقتصادات الدول النامية، فيما تعاني الشركات الوطنية تباطؤًا وتعثرًا في نشاطاتها الإنتاجية، ومن أهم الآثار التي تواجهها المشروعات في الدول النامية التي حصلت على عضوية منظمة التجارة الدولية، وتأتي على رأسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآتي [123]:

---

121 انظر: مركز الإنتاج الإعلامي .1428هـ . منظمة التجارة العالمية . الإصدار14 من سلسلة دراسات نحو مجتمع المعرفة . جامعة الملك عبد العزيز .ص 5

122 انظر: مركز الإنتاج الإعلامي 1428هـ.منظمة التجارة العالمية . الإصدار14 . مرجع سابق ص 75

123 انظر: الغيثي. عيسى.2019. تحرير التجارة الدولية وأثرها في نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة:دراسة وصفية تحليلية.مقالة محكمة منشورة .مجلة فاردانا الدولية المحكمة. ماليزيا.

- وجدت المشروعات –مهما كان حجمها– نفسها في مواجهة الشركات الأجنبية التي تتساوى معها في نفس الفرص والامتيازات والتسهيلات.
- فتح الأسواق أمام السلع والواردات للدول الأعضاء وفي طليعتها الدول المتقدمة، لمنافسة المنتج المحلي، فكيف يستقيم الأمر؟ منتجات شركات متقدمة تتمتع بجودة عالية تنافس منتجات مشروعات محلية بسيطة متواضعة الجودة.
- تدني أثمان السلع المستوردة مقارنة بالسلع الوطنية نظرًا لانخفاض تكلفة الإنتاج الذي يحققه التقدم التقني في البلدان الصناعية، وانخفاض الأجور في البلدان كثيفة العمالة .
- تواجه الأسواق خطر الإغراق الذي يتمثل في جعل سعر السلعة المصدرة أقل من قيمتها الأصلية عند التصدير وبالتالي البيع بأقل من ثمن التكلفة، وصعوبة إثباته نظرا لما يتطلبه من اتخاذ إجراءات عديدة للتحقق من الحالة [124].
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتج المستورد وبخاصة من الدول المتقدمة، نتيجة الإعتقاد السائد بأن المنتج المستورد يتمتع بجودة عالية في جميع الأحوال.
- غل يد الدولة عن القيام بأي إجراءات من شأنها حماية أو دعم المنتج المحلي، بسبب القيود والالتزامات القانونية التي تفرضها بنود الاتفاقية، المتمثلة في ضرورة معاملة المنتج الأجنبي للدول الأعضاء معاملة المنتج المحلي، إضافة إلى عدم جواز منح أية امتيازات لسلع دولة عضو دون تعميمها على السلع المماثلة لها مع ضرورة الالتزام بمبدأ الشفافية .

124 انظر: دويدار.محمد حامد. 1996. الاتفاقية العالمية لتحرير التجارة الدولية:النظام القانوني في البلدان العربية .اتحاد المحامين العرب . الدورة الأولى . الرباط . ص 8.

## 3،5،6 التستر التجاري (التجارة المستترة)

### المقصود بالتستر التجاري

نتيجة لبروز ظاهرة العولمة وقيام الكيانات الاقتصادية الكبيرة وفتح الأسواق أمام حركة رؤوس الأموال والأيدي العاملة، زادت محاولات التغلغل في اقتصادات الدول الفقيرة والنامية بهدف السيطرة عليها عن طريق ما يعرف بالاقتصاد الخفي، إذ يعد التستر التجاري أحد الأنشطة الخفية التي تنامت في دول الخليج العربي نتيجة ارتفاع معدلات العمالة الوافدة، ويعاني الاقتصاد العماني هذه الظاهرة الخطيرة التي تستنزف مقدرات الوطن، وتأتي العمالة الوافدة وبخاصة الآسيوية في طليعة تلك الفئات التي تبذل ما لديها من أموال للحصول على تأشيرة عمل للوصول لهذه الدول بهدف ممارسة الأنشطة التجارية خارج نطاق القانون ويقصد بالتستر التجاري (التجارة المستترة) [125]:

- تمكين الوافد الأجنبي من استغلال اسم وترخيص مواطن لاستثمار أمواله أو ممارسة نشاط تجاري لحسابه أو بالاشتراك مع غيره خارج نطاق أنظمة استثمار رأس المال الأجنبي أو غيره من القوانين.
- تنازل المواطن عن حقه في ممارسة العمل التجاري المرخص له بمزاولته لصالح الوافد مقابل مبلغ – زهيد – مقطوع يتفق عليه بين الطرفين وتمكين الوافد من مخالفة الأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمل والتجارة .

### 3،5،6،1: أسباب انتشار ظاهرة التستر التجاري

تتعدد الأسباب الحقيقية المؤدية لظهور التجارة المستترة، فهي ترتبط بسوق العمل والتركيبة الديمغرافية للسكان، ويرجع انتشار هذه الظاهرة إلى الفترة التي شهدت فيها اقتصاديات الخليج نموًا كبيرًا

125 انظر: البسام .خالد عبد الرحمن . 2009. التستر التجاري: تقرير اقتصادي . الغرفة التجارية الصناعية بجدة . المملكة العربية السعودية. ص2-8

اعتمد بشكل أساسي على القوى العاملة الأجنبية في البناء، حيث أدى تكدس العمالة وقلة الوعي لدى المواطنين بالآثار السلبية للتجارة المستترة علاوة على عدم وجود التشريعات التي تكافح مثل هذه الظاهرة إلى شيوعها، وهناك جملة من الأسباب التي ينسب إليها بروز هذه الظاهرة، منها ما يتعلق بالمواطن المستتر، وأخرى تتعلق بالأنظمة والقوانين، وطائفة أخرى بالوافد :

- الأسباب المتعلقة بالمستتر المواطن :

– الرغبة في تنويع مصادر الدخل دون عناء أو تكلفة.

– عدم توفر رأس المال المطلوب لممارسة الأنشطة.

– الحرص على عدم مخالفة العادات والأعراف القديمة التي تعيب العمل في الأنشطة التجارية الصغيرة.

– غياب الوعي بالمخاطر المترتبة على التستر التجاري .

– غياب روح المبادرة والخوف من الفشل .

– طلب التراخيص التجارية مع عدم المقدرة على مزاولتها.

– ضعف الحس الوطني والقبول بالإغراءات المقدمة من قبل الوافد.

- الأسباب الخاصة بالتشريعات والقوانين :

– قصور القوانين والتشريعات الحقيقية التي تمنع انتشار الظاهرة.

– عدم تفعيل نظام الحوكمة واللجان الرقابية والمحاسبية.

– غياب الرقابة على الأموال المحولة للخارج.

– سهولة دخول الشركات الأجنبية والعمالة الوافدة والسماح لها بمزاولة جميع الأنشطة.

- الأسباب المتعلقة بالوافد

– الرغبة في مضاعفة الدخل خلال الفترة التي يتواجد بها في البلاد.

- السعي للقيام بأنشطة محظورة من خلال العمل في التجارة.

### 2،6،5،3: الآثار المترتبة على التستر التجاري

يترتب على التجارة المستترة آثار خطيرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية :

**الآثار الاقتصادية**

- يتسبب التستر التجاري في إفشال السياسات الاقتصادية والنقدية التي تعمل الحكومة على تنفيذها.
- الاختلال في ميزان المدفوعات نتيجة التحويلات المالية التي يتقوم بها العمالة الوافدة المتحصلة من ممارسة الأنشطة التجارية دون أية قيود وبكميات كبيرة.
- زيادة الإنفاق على الخدمات التي تستخدم من قبل الوافدين.
- المنافسة غير المشروعة للمشاريع التي تدار من قبل المواطنين.
- ارتفاع حالات الغش التجاري.

**الآثار الاجتماعية**

ينتج عن انتشار ظاهرة التستر التجاري آثار اجتماعية خطيرة أهمها :

- نمو وتفشي البطالة وضعف فرص التوظيف للعمالة الوطنية واحتكار الوافدين لممارسة بعض الأنشطة التجارية.
- الاختلال الديموغرافي إذ تشجع هذه الظاهرة في قدوم العمالة الوافدة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبتها مقابل عدد المواطنين.
- تسهيل ممارسة الأنشطة غير المشروعة من خلال العمل بالأنشطة التجارية وأهمها غسيل الأموال.
- ارتفاع نسبة الجريمة.

- انتشار العادات والممارسات الدخيلة على المجتمع.

## 3،6 خلاصة الفصل

أظهرت نتائج الدراسة التحديات التي تعترض نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان والتي أمكن حصرها في التحديات التالية :

- التحديات المتعلقة بالتشريعات والقوانين، إذ لا يوجد- حتى الانتهاء من إعداد هذه الدراسة- قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك غياب التشريعات التي تحد من ظاهرة التستر التجاري.
- التحديات المتعلقة بالتمويل، إذ يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غياب الجهات الحكومية الداعمة وكثرة الإجراءات وطول فترة الحصول على القروض من الجهات التمويلية بالإضافة إلى صعوبة توفير الضمانات المطلوبة نظير التمويل، ناهيك عن ارتفاع نسب الفائدة على القروض المقدمة من البنوك التجارية.
- الإشكالات الناتجة عن قصور ومحدودية دور الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم انتشار الحاضنات.
- الإشكالات التسويقية، إذ يشتكي أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توافر السلع الداخلة في العملية الإنتاجية بشكل كبير مما يضطرهم للاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع المنتجة والخدمات المقدمة من هذه المؤسسات، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تسويق منتجاتها في مقابل المنتجات الأجنبية.

- التحديات المتعلقة بالمنافسة، أظهرت نتائج الدراسة أن منافسة المشروعات الكبيرة والشركات الأجنبية هي أحد أكبر التحديات التي تعترض نمو قطاع المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ظاهرة التستر التجاري التي تنتشر في الاقتصاد العماني والاقتصاد الخليجي بوجه عام.

وجاءت هذه الدراسة لتؤكد على بقاء واستمرار التحديات التي تعيق نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي أظهرتها دراسة سابقة أُعدت من قبل الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2015، ما يؤشر إلى ضعف الاهتمام بهذا القطاع من قبل الجهات المعنية، وقد أفرزت تلك الدراسة النتائج التالية :

- يعد الحصول على التمويل أحد الإشكالات التي تعترض قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، وتعزو الدراسة السبب في تردد البنوك في إقراض المؤسسات الصغيرة وذلك لعدم استطاعتها توفير الضمانات والوثائق المطلوبة.
- توصلت الدراسة إلى أن النظم المحاسبية والمالية هي أحد الإشكالات التي تعترض نمو القطاع وذلك لأن غالبية المؤسسات لا تفصل بين الحسابات الخاصة بالمؤسسة والحسابات الشخصية لصاحبها.
- أظهرت نتائج الدراسة أن البحث والتطوير والابتكار من التحديات التي تعترض نمو المؤسسات وتعزو ذلك لقلة الموارد المالية الموجهة للأبحاث المتعلقة بالتطوير، بالإضافة إلى أن المؤسسات في السلطنة تعتمد في العملية الإنتاجية على الأيدي العاملة لا التكنولوجيا.
- تعد إشكالية إدارة الأعمال من التحديات التي أفرزتها دراسة الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة قلة المعرفة بأصول التخطيط والإدارة، وضعف استخدام التقنيات الحديثة مثل الإنترنت ونظم المعلومات، كما أن هذه المؤسسات تتجنب المخاطرة.

- البيروقراطية الحكومية هي أحد العوائق التي تعترض نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في الصعوبة التي يواجهها أصحاب المبادرات في إنشاء المؤسسات الخاصة بهم، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات التي تعينهم على النجاح.
- ضعف إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحد من قدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية والاستفادة منها، نتيجة قلة الدعم الموجه للجانب التصديري.
- الحصول على العمالة الماهرة هو أحد التحديات التي تعترض استمرار المؤسسات وتطورها نظرًا للتكلفة العالية لهذه العمالة وعدم استطاعة المؤسسات توفير الأمان الوظيفي.
- من الإشكالات التي تضمنتها نتائج الدراسة هي عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منافسة الشركات الكبيرة والشركات الأجنبية التي تدخل إلى السوق المحلية.
- تعد التجارة المستترة من التحديات التي توصلت إليها الدراسة، إذ تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير وتعمل المؤسسات المملوكة من قبل الوافدين والمستترة تحت اسم مواطن على منافسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية